الفصل الخامس

أبعاد التغيير الاجتماعى فى المجتمع المصرى ١٩٥٢ – ١٩٦٧م

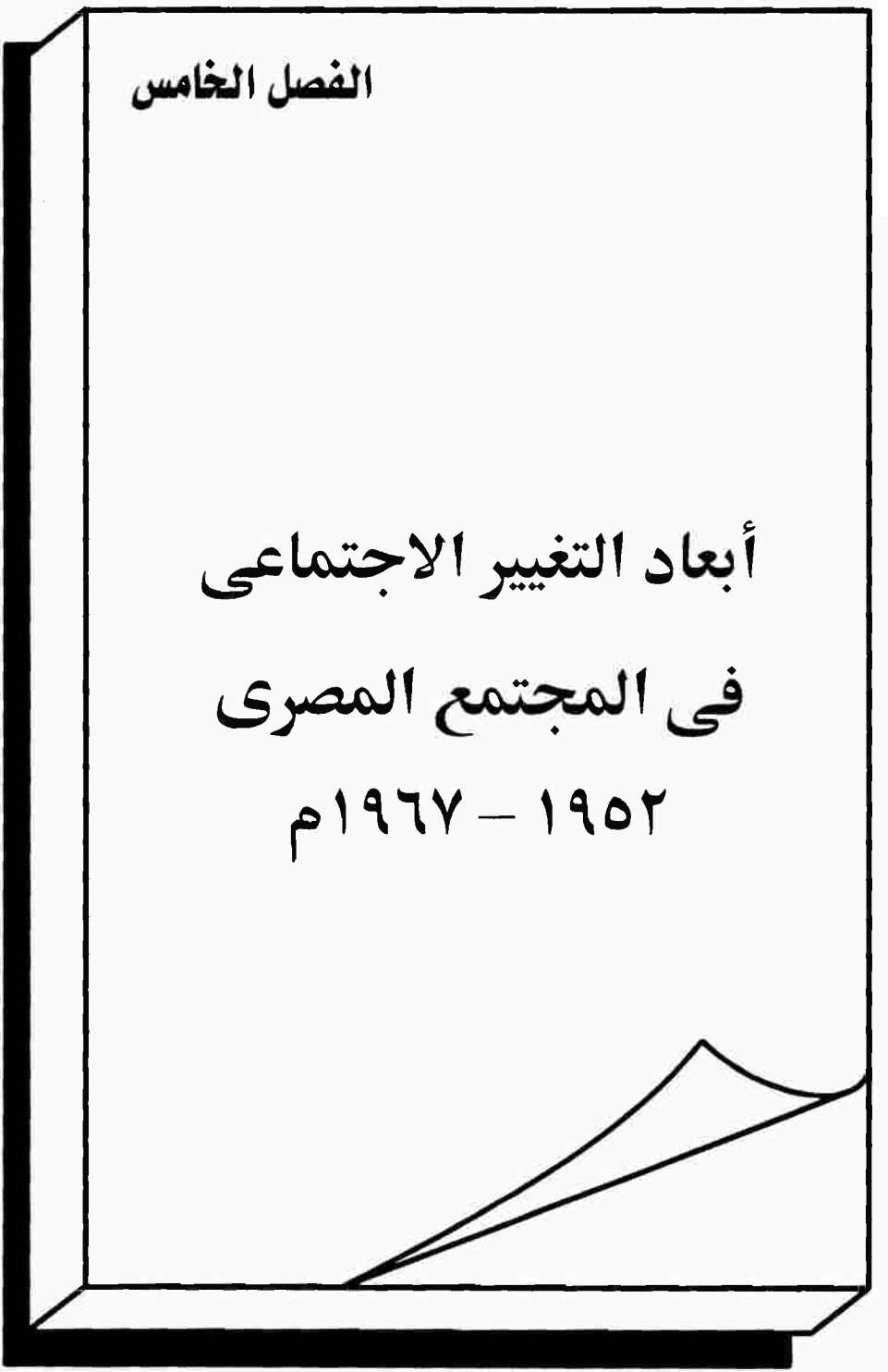

أبعاد التغيير الاجتماعى
فى المجتمع المصرى ١٩٥٢ ــ ١٩٦٧ م

عمدت نخبة الضباط الأحرار بعد نجاحها فى إزاحة نخبة كبار الملاك واستيلائها على السلطة فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢م إلى هدم أسس وأركان النظام القائم سياسيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا وثقافيًّا، وتلازمت عملية هدم النظام القديم التى جرت بشكل تدريجى وسلمى مع خطوات بناء النظام الجديد.

وقد جرت عملية البناء للنظام الجديد ونخبة الضباط الأحرار يمسكون بمقاليد الأمور، ومن هنا كانت أسبقية حركة الدولة على حركة الجماهير، كما تمت عملية التغيير التى شهدها المجتمع المصرى، من خلال منهج برجماتى يقوم على التجربة والخطأ حتى تبلورت الأبعاد النظرية للتغيير.

وقد استهدفت عملية التغيير بشكل عام دعم شرعية النخبة الجديدة، وتوسيع قاعدة المشاركين فى العملية السياسية، وتوسيع قاعدة المستفيدين من السياسات الاجتماعية والاقتصادية، وإعادة توزيع الثروة والدخل لصالح الطبقات الفقيرة.

وواجهت نخبة الضباط الأحرار خلال عملية البناء للنظام الجديد تحديات متعددة، وخاضت فى سبيل التغيير معارك متنوعة داخليًّا و إقليميًّا و خارجيًّا.

وسوف نستعرض فى هذا الفصل التغييرات، التى طرأت على المجتمع المصرى، فى مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

المبحث الأول
التغيير السياسي

بدأت نخبة الضباط الأحرار خطوات هدم النظام القديم وتقويض مؤسساته السياسية والدستورية بطرد الملك فاروق رمز النظام، بعد ثلاثة أيام من استيلائها على السلطة، وتلى ذلك إجراءات متعددة، هدفت إلى تحقيق تغيير فى البناء السياسى فى المجتمع المصرى، منها إلغاء دستور ١٩٢٣م ثم إعلان دستور فترة الانتقال فى ١٠ فبراير ١٩٥٣م، الذى جعل السيادة العليا فى يد قائد الثورة وركز السلطتين التشريعية والتنفيذية فى مجلس الوزراء، ثم كانت الخطوة التالية إلغاء النظام الملكى وإسقاط أسرة محمد على رسميًّا، فإعلان الجمهورية فى ١٨ يونيو عام ١٩٥٣م.

وفيما يتعلق بالأحزاب السياسية، فقد دعت الثورة الأحزاب إلى تطهير نفسها بعد أسبوع واحد من قيامها، فى التاسع من سبتمبر ١٩٥٢م صدر مرسوم تنظيم الأحزاب السياسية، الذى قضى بإعادة تكوين الأحزاب القائمة وأعطى المرسوم وزير الداخلية حق الاعتراض على تكوين أى حزب، وكان قرار حل الأحزاب السياسية ومصادرة جميع أموالها لصالح الشعب هى المعول الأخير فى تقويض النظام الحزبى القائم قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢م.

وسعت نخبة الضباط الأحرار خلال هذه الفترة إلى إقامة بنيان سياسى ودستورى جديد، يحقق لها الشرعية ويدعم نفوذها، ويتسق والأهداف التى تأمل تحقيقها.

وتتبلور سمات النظام السياسى المصرى خلال الفترة من ٥٢ ـ ١٩٦٧م فى الخصائص التالية:

أولاً: الدمج بين سلطات الدولة التنفيذية والتشريعية والقضائية، وقد تم هذا الدمج لحساب السلطة التنفيذية التى أنيط بها صلاحيات واسعة فى مجال رسم السياسة وتقريرها فضلا عن وظائفها الأساسية، وبحيث كان الأسلوب الإدارى هو الطابع العام للعمل السياسى.

ثانيًا: المركزية الشديدة التى اتسم بها النظام السياسى المصرى، واتخذت صورًا ثلاث:

- ❖ مركزية السلطة فى إطار النخبة العسكرية دون مشاركة واضحة للمدنيين.
- ❖ مركزية السلطة فى يد رئيس الجمهورية، الذى تمتع بسلطات واسعة ذات طبيعة تشريعية وتنفيذية، خولتها له الدساتير التى صدرت فى الفترة موضع الدراسة.
- ❖ مركزية السلطة فى العاصمة دون نقل حقيقى لها خارج القاهرة والنظام المصرى فى هذا الصدد ما هو إلا تجسيدا للتقاليد السياسية المصرية عبر الزمن.

ثالثًا: القيادة الكارزمية: بمعنى وجود قيادة استثنائية تمثلت فى شخص عبد الناصر الذى استمد شرعيته من علاقته المباشرة بالجماهير، وعبر أداء بطولى فى المعارك الوطنية والقومية، وبالتالى أضحى مصدرًا للشرعية فى المجتمع؛ خاصة بعد عام ١٩٥٦م.

ويرى البعض أن شكل الحكم والسياسات المتبعة خلال هذه الفترة كانت انعكاسًا لتفكير وآراء الرئيس عبد الناصر، وهو ما يعد انتقالا من فترة اتسمت بنوع من القيادة الجماعية (مجلس قيادة الثورة)، كان لعبد الناصر فيها موقع الأول بين الفرقاء، إلى فترة أصبح هو فيها الرئيس غير المنازع فى سلطاته.

رابعًا: غياب المنافسة السياسية، فالنظام السياسى المصرى بعد ٢٣ يوليو ١٩٥٢م، حتى نهاية الفترة موضع البحث قد استغنى بشكل شبه كامل عن الوظيفة السياسية للحزب، فمنذ حل الأحزاب السياسية فى يناير ١٩٥٣، لم يوجد تنظيم سياسى حزبى له استقلاله، وإنما تركزت السلطات فى الدولة كجهاز إدارى وسياسى وحيد، تصنع فى إطاره القرارات السياسية.

وبمتابعة كل التنظيمات السياسية منذ ١٩٥٢م ابتداء من هيئة التحرير ثم الاتحاد القومى فالاتحاد الاشتراكى، ورغم التعديلات فى التشكيل والتنظيم والوظيفة، فإنه لم يقدر لإحداها القيام كبناء حزبى مستقل له وجود فعال، وليس أدل على ذلك من أن أهم القرارات السياسية مثل تأميم قناة السويس والوحدة مع سوريا، قد اتخذت فى غياب التنظيمات السياسية، وترتب على ضعف دور التنظيم السياسى واقتصار دوره على وظيفة المساند لجهاز الدولة، أنه لم يتمكن من أن يصبح أداة للمشاركة السياسية الشعبية، أو قناة من قنوات التعبير عن المطالب، أو تمثيل تيار من التيارات السياسية المختلفة.

إن دراسة نظام ثورة يوليو خلال المدة من ٥٢ – ١٩٦٧م توضح أنه يعبر عن درجة كبيرة من الاستقرار النسبى، فرئاسة الجمهورية قد استقرت لعبد الناصر اعتبارًا من نوفمبر عام ١٩٥٤م بعد الصراع بينه وبين اللواء محمد نجيب.

أما بالنسبة للسلطة التنفيذية فيمكن التمييز بين مراحل ثلاثة خلال تلك الفترة:

المرحلة الأولى: من يوليو ١٩٥٢ حتى ١٧ ابريل ١٩٥٤م، وشهدت ستة تعديلات وزارية، أى بمعدل لم يزد عن ثلاثة اشهر لعمر الوزارة الواحدة.

والمرحلة الثانية: التى دامت حتى ٢٤ مارس ١٩٦٤م وشهدت خمس تعديلات وزارية فى أعوام ٥٦، ٥٨، ٦٠، ١٩٦١م، أى تغيير وزارى كل عامين تقريبًا.

أما المرحلة الثالثة: واستمرت حتى تشكيل عبد الناصر وزارة ٢٩ يونيو ١٩٦٧م وشهدت أربع تعديلات وزارية، ترأسها كل من على صبرى وزكريا محى الدين وصدقى سليمان وعبد الناصر نفسه، وبلغ عدد الوزارات التى عرفتها الحقبة الناصرية حتى نهاية عام ١٩٦٧ خمس عشر وزارة تواتر عليها كل من على ماهر، محمد نجيب، عبد الناصر، على صبرى، زكريا محى الدين، صدقى سليمان، أى بمعدل وزارة كل عام.

وبالنسبة للسلطة التشريعية، شهدت الفترة موضع الدراسة ثلاث دساتير فى أعوام ١٩٥٦، ١٩٥٨، ١٩٦٤م، بالإضافة إلى ثلاثة إعلانات دستورية فى ديسمبر

١٩٥٢، فبراير ١٩٥٣، سبتمبر ١٩٦٢م، أى بمعدل تغيير دستورى كل ثلاثين شهرًا.

وبالنسبة للبرلمان، شهدت الفترة نفسها أربعة مجالس تشريعية، جاء أولها فى يوليو ١٩٥٧ ثم مجلس الأمة المؤقت بعد الوحدة، فمجلس عام ١٩٦٠م والرابع فى مارس ١٩٦٤، وهو ما يعنى أن هناك برلمانًا جديدًا كل سنتين ونصف منذ تشكيل أول مجلس تشريعى.

ويلاحظ أن أيا من البرلمانات الأربعة لم يستكمل مدته الدستورية، فالبرلمان الأول لم يستمر سوى سبعة أشهر بعد تشكيله فى يوليو ١٩٥٧م، ثم عقب الوحدة المصرية السورية وأنشئ برلمان مؤقت دام احد عشر شهرا، ثم حل وتم انتخاب مجلس أمة جديد عام ١٩٦٠م ظل قائما حتى الانفصال السورى، فى مارس ١٩٦٤ شكل مجلس جديد دام حتى نوفمبر ١٩٦٨م.

ويلاحظ أن هناك فترات كان المجلس التشريعى فيها معطلاً أو غائبًا تمامًا مثل الفترة من حل المجلس الثانى إلى تشكيل مجلس الأمة الجديد ١٩٦٠م، وكذلك خلال الفترة من الانفصال السورى حتى تشكيل مجلس مارس ١٩٦٤م.

ويلاحظ أن أطول فترة لبقاء برلمان لم تتجاوز ثلاثة أعوام وثمانية أشهر، وهى فترة البرلمان الرابع، أما أقصر فترة هى مدة البرلمان الأول وبلغت سبعة أشهر، وتقدر الفترة التى ظل فيها المجلس التشريعى غائبًا عن الساحة السياسية خلال الفترة ٥٢ ـ ١٩٧٠م بنحو تسعة أعوام.

واتسم البرلمان خلال تلك الفترة بعدم القدرة على التكيف مع الظروف المتغيرة فرغم اهتمام الثورة بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية، وتقليل الفوارق بين الطبقات إلا أن هذا الاهتمام كان نابعًا فى الأساس من القيادة الحاكمة وليس من البرلمان، ولعل أهم المؤشرات الدالة على ذلك صدور قوانين يوليو الاشتراكية عام ١٩٦١ دون مشاركة البرلمان.

وهكذا اقتصر دور البرلمان خلال الحقبة الناصرية على إضفاء الشكل القانونى على ما تريده القيادة السياسية من سياسات وقرارات، إلا أن ديكمجيان قدم عدة

مؤشرات على أن السلطة التشريعية عملت كموصل جيد بين القيادة والشعب، كما مثلت اتجاهًا حذرًا وتدريجيًّا لتوسيع نخبة صنع القرار الأصلية.

وكذلك اتسم البرلمان بالضعف إزاء السلطة التنفيذية، التى لم تحترم استقلالية السلطة التشريعية.

وشهد التنظيم السياسى فى التجربة المصرية عدة أشكال متتابعة أولها هيئة التحرير التى شكلت فى ٢٣ يناير ١٩٥٣م؛ بهدف ملء الفراغ الناجم عن حل الأحزاب وتكتيل المساندة الشعبية للنظام الجديد، ورفعت الهيئة التى تعد أول تعبير تنظيمى عن خروج النخبة من العمل السرى داخل الجيش إلى العمل الجماهيرى الواسع ـ شعار الاتحاد والنظام والعمل.

وجاء فى ميثاق الهيئة أنها ليست حزبًا ولا جمعية ولا ناديا.. بل إن مصر كلها منظمة فى هيئة متشعبة الجوانب تسعى لإنجاز التحرر من جميع أنواع الاستعمار وإجلاء القوات الأجنبية عن وادى النيل... وفى المجال الداخلى أعلنت أنها تهدف إلى تحقيق عدالة اجتماعية وتنمية الاقتصاد القومى وكفالة الحقوق والحريات الأساسية.

وأهم الأدوار التى قامت بها هيئة التحرير هى مساندة عبد الناصر فى صراعه مع اللواء محمد نجيب، ومساندة النخبة ضد النخبة المضادة وتعزيز مركزها، إلا أن الهيئة أخفقت فى أداء وظيفتها الأساسية كتنظيم سياسى لأسباب عديدة، منها: فتح باب العضوية على مصراعيه، ونقص الخبرة السياسية والممارسة لدى قيادة الهيئة على مختلف المستويات، وغلبة السمة الإدارية وافتقارها للسلطة السياسية، بالإضافة إلى عدم وجود أيديولوجية محددة.

وثانية حلقات التنظيم السياسى الواحد فى مصر هو الاتحاد القومى، الذى شكل بموجب دستور ١٩٥٦م حيث نصت المادة ١٩٢ منه على إنشائه كتنظيم سياسى يضم شعبا بأكمله باعتباره وسيلة فرضتها الظروف لتحقيق أهداف الثورة، وحددت مهام الاتحاد القومى فى وظائف أربع، هى: التنسيق بين كافة الاتجاهات فى الدولة، وإبعاد الاتجاهات المعادية، والعمل كقناة اتصال بين الحاكم والمحكوم، وكأداة لمنع الصراع الطبقى فـي سبيل إقامة المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى.

وقد عاش الاتحاد القومى سلسلة من التطورات السريعة التى تركت آثارها عليه، منها: أزمة السويس ١٩٥٦م، والتحول من الاقتصاد الحر إلى نظام الاقتصاد الموجه، وصدور دستور ١٩٥٦، وبناء تنظيمات جديدة ذات طابع مدنى، هذا علاوة على الوحدة والانفصال مع سوريا.

ووجهت للاتحاد القومى عدة انتقادات، منها: خضوعه للجهاز الإدارى واقتصار دوره على إقامة الاحتفالات والمهرجانات وتسلل العناصر الإقطاعية والرجعية إلى قيادته، وعدم وجود برنامج واضح لتنفيذ الشعار المرفوع خلال تلك المرحلة.

وآخر حلقات التنظيم السياسى الواحد هو الاتحاد الاشتراكى الذى انشأ فى عام ١٩٦٢م بعد تجربة الانفصال؛ ليعبر عن تحالف قوى الشعب العامل والإجراءات الثورية الاجتماعية فى ظل وثيقة فكرية هى الميثاق، وتحديد واضح للقوى المشاركة فيه وهى العمال والفلاحون والمثقفون والجنود والرأسمالية الوطنية، وضم فى عضويته نحو سدس أو سبع تعداد الشعب المصرى؛ الأمر الذى عكس رغبة النخبة فى أن يكون تنظيمًا شعبيًّا أو جماهيريًّا إلا أنه يلاحظ أن سمات الحزب الواحد برزت بشكل أكثر وضوحًا فى الاتحاد الاشتراكى أكثر مما كان فى سابقيه، وقد قام الاتحاد الاشتراكى على أساس الازدواجية فى التنظيم، فهو كتنظيم جماهيرى يتسع لأفكار متباينة ويسمح بتعدد الآراء حول كيفية قيام المجتمع الاشتراكى، وبداخله جهاز سياسى أخرى يعد بمثابة الحزب العقائدى المتجانس، الذى يقود التحالف الواسع للاتحاد الاشتراكى.

ولعل من المؤشرات ذات المغزى فى الاتحاد الاشتراكى تخصيص ٥٠ ٪ من مقاعده فى جميع المستويات للعمال والفلاحين؛ فقد وصل حجم العضوية فى التنظيم السياسى الوحيد عام ١٩٦٤م نحو ٤٨٧١٩٥ شخصًا.. إلا أن فاعليته كوعاء لتنظيم المشاركة الجماهيرية كان أقل بكثير مما تدل عليه الأرقام؛ إذ إنه عجز عن الإسهام فى صنع القرار السياسى، وبدا شيئًا فشيئًا يضطلع بالوظائف الإدارية الحكومية، وأدى إخفاق الاتحاد الاشتراكى فى تأدية وظيفته السياسية إلى إيجاد نظام

جديد للكادرات من خلال تنظيم سرى، أطلق عليه التنظيم الطليعى وإنشاء معهد الدراسات الاشتراكية لتدريب الشباب حيث تم تدريب نحو عشرين ألف شاب وفتاة.

ويلاحظ أن الاتحاد الاشتراكى وقع تحت سيطرة السلطة التنفيذية وسيطر الضباط المقربين لعبد الناصر على معظم مقاعد اللجنة التنفيذية العليا، فقد ضمت اللجنة ٦٢ ـ ١٩٦٤م ثمانية عشر عضوًا من بينهم ١٢ من الضباط السابقين، وستة أعضاء من أصل مدنى، وبعد تعديل عام ١٩٦٤ ظهرت الأمانة العامة التى تكونت من خمسة وعشرين عضوا من بينهم ستة عشر عضوا ذوى أصل عسكرى، والباقون ذوو خلفية مدنية، كما كان من بين الخمسة والعشرين عضوا أربعة عشر يتولون وظائف عليا فى الجهاز الحكومى، فى عام ١٩٦٦م ضمت اللجنة التنفيذية العليا من بين أعضائها السبعة ستة ضباط سابقين ومدنيا واحدا فقط.

إن تحول نخبة الضباط الأحرار من حلقة إلى أخرى فى سلسلة التنظيم السياسى الواحد يشير فى جانب منه إلى إخفاق كل من هيئة التحرير والاتحاد القومى والاتحاد الاشتراكى فى أداء وظائفها، وقد اعترف على صبرى بأن الاتحاد الاشتراكى أخفق فى القيام بدوره، خلال الخطة الخمسية الأولى فى توعية الجماهير وخلق القيادات، وأن بعض العناصر التقليدية سيطرت على قيادته .

والتفسير القائل بأن تغير الظروف الموضوعية والمشاكل، التى واجهت المجتمع استلزمت تغييرات فى شكل تنظيمه السياسى رغم وجهته.. إلا أنه يمكن أن يتخذ دليلا على ضعف وعدم جدية التنظيم ذاته.

والتنظيم السياسى فى مصر واجه عددًا من المشاكل، مثل: اختلاط العلاقات السياسية بالعلاقات الشخصية والشللية، ونقص الضمانات الديمقراطية والتغيير المستمر فى القيادات وتحويله إلى جهاز من أجهزة الدولة، وإضافة إلى ذلك فرغم أن الاتحاد الاشتراكى قام على أساس فكرة التحالف.. فإن قانونه كان يعكس نظريا فكرة أحزاب النخبة، ويمكن تلخيص مشكلة التنظيم السياسى فى مصر من واقع تحليل أزمتين:

الأولى: الأزمة الفكرية حيث اتسم التنظيم السياسى على المستوى الفكرى بالواحدية ورفض قبول الصراع الفكرى وتعدد الآراء فى إطاره، كما اتسم بالخلط بين مفهومى التعبئة والمشاركة واقتصر عمله على حملات التوعية وإقامة الاحتفالات فى المناسبات.. وعلاوة على هذا، فإن الحدود المميزة لكل قوة من قوى التحالف لم تكن محددة بشكل واضح، ولم يقدر لأى منها أن تنظم نفسها داخل إطار التحالف، وأن تعبر عن مصالحها مما جعل صيغة التحالف نظرية أكثر منها ممارسة واقعية.

أما الأزمة الثانية: فهى الأزمة التنظيمية، وتبدو فى علاقة التنظيم السياسى بسلطات الدولة خاصة السلطة التنفيذية، فقد تعرضت هذه العلاقة لحركة مد وجذر مستمرين.. إلا إنها حسمت فى النهاية لصالح السلطة التنفيذية، وكذلك فإن القرارات الكبرى اتخذت خارج نطاق التنظيم السياسى، واقتصر دوره على تفسير وشرح هذه القرارات من ناحية وتقديم الخدمات من ناحية أخرى.

ويمكن أيضًا تفسير الأزمة التى يواجهها التنظيم السياسى فى الفترة فى جانب منها إلى القيادة الكارزمية لعبد الناصر وقدرته على التخاطب مع الجماهير دون الحاجة إلى مؤسسات أو أجهزة وسيطة، ومنها كذلك ما أطلق عليه ظاهرة مراكز القوى ومحاولات بناء التنظيم السياسى من القمة.

وتلعب التنظيمات السياسية دورًا حيويًا فى تنظيم علاقة الفرد بالنظام السياسى فقد تؤدى دور المسهل، فتجعل المشاركة إيجابية الطابع سلمية الصفة، وقد تلعب دور المعوق فتجعل المشاركة سلبية الطابع عنيفة الصفة، ويفسر انخفاض نسبة المشاركة السياسية فى مصر خلال الفترة من ٥٢ ـ ١٩٦٧م بعاملين: الأول أن التنظيمات السياسية التى ظهرت لدعم الممارسة السياسية فقدت جاذبيتها للجماهير؛ لأنها فقدت أدوارها الحقيقية، وامتد الوضع نفسه إلى النقابات المهنية والجمعيات.

أما العامل الثانى فهو أنه رغم اتساع القطاع الصناعى وارتفاع الدخول الفردية والدخل القومى.. فإن ذلك لم يؤثر إيجابًا على أوضاع المشاركة لأن سيطرة الدولة

على القطاع الصناعى أفقدت التنظيمات المرتبطة به فعاليتها، كما أن ارتفاع الدخل امتصته تكاليف المعيشة، وخلقت سياسية التوظيف خلقت مصلحة للفرد فى مسايرة النظام، كذلك أصبح التعليم مورد رزق لا مورد لقيم وإمكانات المشاركة والتأثير، وكذلك الحال بالنسبة للاتصال الجماهيرى.. فهو خدمة ترفيهية لا أداة لغرس قيم وإمكانات المشاركة.

وهكذا يمكن تفسير اختفاء أشكال العنف المختلفة خلال الأعوام العشرة الأولى من أوائل ١٩٥٥ حتى ١٩٦٥م حيث شهدت هذه الفترة أعظم إنجازات نخبة الضباط الأحرار فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك نجاح النخبة فى التخلص من أو احتواء النخب المضادة، ومع بداية عام ١٩٦٥ بدأت محاولات الخروج على الشرعية.. فجرت محاولة الإخوان لقلب نظام الحكم، وفى ١٩٦٦م اكتشفت محاولة لاغتيال عبد الناصر ثم محاولة لإنشاء الحزب الشيوعى العربى، وهكذا أدى غياب الأطر التنظيمية التى تسمح بالمشاركة السياسية لمختلف التيارات السياسية ورفض النخبة الحاكمة الاعتراف بوجود قوى سياسية مختلفة إلى قيام تلك التيارات بالتعبير عن ذاتها من خلال العمل السرى، فى الوقت الذى بدأ المجتمع المصرى يعانى فيه عددًا من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ورغم كل الإجراءات التى اتخذتها نخبة الضباط الأحرار لتوسيع نطاق المشاركة السياسية، بدءًا من خفض سن الناخب وإعطاء المراة حق التصويت، وإضفاء صفة الإلزام على ممارسة حق التصويت وقوانين العزل السياسى، وتخصيص نسبة ٥٠٪ من مقاعد كل التنظيمات السياسية للعمال والفلاحين، فإن النموذج المصرى قدم بالإضافة إلى انخفاض نسبة المشاركة السياسية مثالاً لضعف المؤسسات السياسية وعدم استقرارها. ويعود السبب فى ذلك إلى عوامل ثلاثة، هى:

الأول: عدم التوازن بين الإدارة والسياسة وطغيان السمة البيروقراطية بوضوح بعد عام ١٩٥٢م نتيجة لاعتماد النظام القائم على الجهاز الحكومى كأداة رئيسية لتطبيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

وقدرت نسبة رجال الإدارة إلى القوى العاملة فى مصر عام ١٩٦٦م بحوالى ١٢٪، بينما لم تزد النسبة عن ٥٪ فى كل من إنجلترا والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى العام نفسه، وألقى هذا أعباء هائلة على الاقتصاد القومى والتنمية. وتشير الإحصاءات إلى أن مرتبات موظفى الحكومة قد تضاعفت من ٥٤,٨ مليون جنيه عامى ٥٢ ـ ١٩٥٣ إلى ١٠١ مليون جنيه ٦١ ـ ١٩٦٢م، ثم قفزت إلى ٢٣٤ مليون جنيه، ولعل هذه القفزة تعود إلى التأميمات والقوانين الاشتراكية.

إن اتساع وتضخم أجهزة الخدمة فى غياب الكفاءات المدربة بالقدر الكافى يجعل من الصعوبة بمكان تدارك الموقف، وإنقاذ هذه الأجهزة من التدهور والانحراف والجمود.

فمنذ أوائل الستينيات امتدت البيروقراطية القديمة التقليدية الجامدة المتمثلة فى الجهاز الحكومى إلى أهل البيروقراطية الجديدة التى عقد عليها الأمل مع تطور القطاع العام.

العامل الثانى: يرتبط بمجموعة من السمات الخاصة بالمجتمع المصرى حيث تسيطر الدولة على مختلف الأنشطة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتدير كافة المسائل؛ مما ترك أثره على المؤسسات السياسية وتضاؤل دورها فى عملية صنع القرار، وساعد ذلك عدم وجود تقاليد راسخة وقيم متأصلة فى المجتمع المصرى تؤكد على الطابع المؤسسى وأهميته.

أما العامل الثالث: فيتصل بالخصائص العامة لحركة الجيش فقد ساهمت تلك السمات التى اتصفت بها حركة الضباط الأحرار من حيث كونها حركة عسكرية سرية، ليس لها تنظيم أيديولوجى موحد فى إضعاف المؤسسات فى الفترة التالية لعام ١٩٥٢م.

وحاول الرئيس جمال عبد الناصر فى السنوات الأخيرة من حياته أن يقوم بعملية إرساء للكارزما التى شكلت أكبر تحد للمؤسسات، ووجد فى الاتحاد الاشتراكى الأداة التى تمكنت من تحقيق هذا الهدف؛ خاصة بعد تكوين الجهاز الطليعى الذى

كان بمثابة مرحلة انتقالية بين الزعيم الكارزمى من ناحية، وسلطة المؤسسات من ناحية أخرى، ويمكن القول بأن العهد الناصرى كان يتجاذبه عاملان متناقضان:

الأول: الرغبة فى إيجاد تنظيمات أو مؤسسات تعتنق أفكار ومبادئ القائد الكارزمى، وتضمن استمرارها.

الثانى: الخشية من ظهور أى تنظيمات أو مؤسسات أو أفراد، يمكن أن يمثلوا قوة مناوئة أو منافسة للقيادة الكارزمية.

المبحث الثانى
التغيير الاقتصادي

إن التحول الكبير باستيلاء الضباط الأحرار على السلطة وإزاحة نخبة كبار الملاك عنها كان بمثابة التمهيد للتغيير الثورى، الذى شهده المجتمع المصرى فى مختلف قطاعات الاقتصاد الوطنى، ولقد اتخذت النخبة الحاكمة سلسلة من الإجراءات والخطوات تراوحت بين تشجيع الاقتصاد الحر والتدخل المعتدل للدولة فى النشاط الاقتصادى إلى سيطرة الدولة على القطاعات الرئيسية للاقتصاد والتخطيط الشامل، بهدف إحداث تغير فى توزيع عوائد النظام لصالح الأغلبية.

إن هذه الإجراءات والخطوات التى اتخذت استجابة لتطورات الظروف والمراحل، التى مرت بها ثورة يوليو ١٩٥٢م كانت تهدف بصفة أساسية إلى تحقيق:

١ ـ إعادة توزيع الدخل والثروة القوميين لصالح جماهير الشعب.

٢ ـ تحطيم العوائق التى تحول دون تطوير علاقات اقتصادية جديدة.

٣ ـ تقليل اعتماد الاقتصاد الوطنى على الزراعة كمصدر رئيسى للدخل القومى، وتعديل نسب مساهمة القطاعات المختلفة للاقتصاد فى الدخل القومى.

٤ ـ إيجاد الظروف الملائمة لعملية التنمية، وتحقيق انطلاقة اقتصادية تمثل نقلة نوعية وكمية للمجتمع المصرى.

وقد أتت هذه الإجراءات التى شملت قوانين الإصلاح الزراعى والتمصير والتأميم والتخطيط وتنظيم العلاقة بين أصحاب العمل والعمال ـ ثمارها المرجوة، فالإنفاق الاقتصادى الذى تحقق خلال الفترة من ٥٢ ـ ١٩٦٧م يفوق عشرات

الأضعاف معدلات النمو المحققة خلال المدة من الحرب الأولى عام ١٩١٤ حتى ١٩٥٢م، ففى خلال أربعين عاما ١٣ ـ ١٩٥٢ زاد الدخل القومى بحوالى ٥٪ فقط خلال المدة كلها ؛ أى بمعدل زيادة سنوى قدره ٠.١٪ فقط، أما خلال الفترة ١٩٥٥ ـ ١٩٦٥ كان معدل النمو السنوى للدخل القومى الحقيقى حوالى ٦٪، بمعدل نمو سنوى للدخل الفردى حوالى ٣.٤٪ ؛ أى عشر أضعاف الزيادة خلال الفترة ١٣ ـ ١٩٥٢م.

كذلك استطاع الاقتصاد المصرى أن يحقق تغييرات هيكلية واضحة فى هذه الفترة، فزاد نصيب الصناعة من الدخل القومى إلى ٢٣٪ عام ١٩٦٦م بعد أن كان نصيبها ١٠٪ فقط عند قيام الثورة ، وانخفض نصيب قطاع الزراعة من ٣١٪ عام ٥٩ ـ ١٩٦٠ إلى ٢٨ ٪ عام ٦٦ ـ ١٩٦٧م من الدخل القومى الإجمالى.

وارتفع نصيب الصناعة أيضًا من القوى العاملة من ٨٪ عام ١٩٤٧ إلى ١٢.٥٪ عام ١٩٦٦م، على حين انكمش نصيب الزراعة من ٥٨.٤٪ إلى ٥٣.٣٪ فى الفترة نفسها وانخفضت بدرجة ملموسة قدرة القطاع الزراعى على امتصاص أيدى عاملة جديدة من ٤٣.٨٪ فى الفترة من ٤٧ ـ ١٩٦٠ إلى ٩.٢٪ فى ٦٠ ـ ١٩٦٦م، وهو ما يعود إلى عوامل مرتبطة بالسياسة الاقتصادية، وزيادة قدرة الصناعات التحويلية من ٢٠.٨ إلى ٥٥.٤٪ فى الفترة ذاتها.

ويلاحظ أن هذه المعدلات العالمية من النمو الاقتصادى قد تحققت فى الوقت نفسه، الذى زاد فيه عدد سكان مصر من ٢١.٤٤ مليون نسمة إلى ٣٠.٩ مليون نسمة خلال الفترة من ١٩٥٢ إلى ١٩٦٧م، وكذلك تحققت هذه المعدلات رغم العبء الذى شكله الأطفال على المجتمع خلال الخمسينيات والستينيات إذ بلغت نسبة هؤلاء ٤٣ ٪ من إجمالى السكان عام ١٩٦٠ ؛ مما أدى إلى زيادة الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية بسرعة تفوق سرعة زيادة الدخل القومى.

وشهدت هذه الفترة تزايد نفقات مصر العسكرية ؛ نتيجة للتحديات المتعددة التى واجهتها من ٢١١ مليون دولار عام ١٩٥٢ إلى ٤٢٥.٥ مليون دولار عام ١٩٦٦م.

وتعد الزراعة من أهم المجالات التى وجهت إليها الثورة جهودها واهتمامها ويعود ذلك إلى الأهمية التى تحتلها بالنسبة للاقتصاد القومى من ناحية، والتفاوت الشديد الذى انطوى عليه توزيع الملكية الزراعية قبل الثورة من ناحية ثانية، والرغبة فى القضاء على طبقة مناوئة سياسيًا، وهى طبقة كبار الملاك الزراعيين وتكوين طبقة مساندة من ناحية ثالثة.

وظلت الزراعة على مدار قرون عديدة صاحبة السيادة على كل مجالات الاقتصاد القومى فى مصر، فعلى الرغم من التطور الذى حدث فى ميادين النشاط الاقتصادى المختلفة عقب قيام الثورة ؛ خاصة فى الميدان الصناعى.. فإن الزراعة ظلت محتفظة بمركز الصدارة، ففى عام ١٩٦٥ على سبيل المثال، كانت الزراعة تمثل ٤٥٪ من الدخل القومى، وبلغ عدد المشتغلين بها نحو ثلثى الأيدى العاملة، ومن ثم فإن أى تطور فى الزراعة يؤثر دون شك فى الحياة الاقتصادية بصفة عامة، وبالأنشطة المتعلقة بالنشاط الزراعى على وجه الخصوص.

وكانت الأبعاد الرئيسية للمشكلة الزراعية فى مصر عشية الثورة، والتى كانت تحول دون تطوير الريف المصرى تتمثل فى :

١ ـ سوء توزيع الملكية الزراعية.

٢ ـ ارتفاع إيجار الأراضى الزراعية.

٣ ـ تحكم الملاك فى المستأجرين بشكل مطلق.

٤ ـ انخفاض أجور العمال الزراعيين.

وأدركت نخبة الضباط الأحرار أن تطوير الريف يستهدف تغيير الواقع الاقتصادى والاجتماعى والسياسى، وحيث إن الملكية الزراعية تشكل المصدر الأساسى للثروة أو المصدر الأول للقوة فى الدول النامية.. فإن إعادة تشكيل نمط وبنيان هذه الملكية

يعنى فى الوقت نفسه تغييرات فى القوة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لمختلف الجماعات داخل الدولة، ومن هنا صدرت قوانين الإصلاح الزراعى المتتالية لمعالجة الاختلال فى بنيان الملكية الزراعية، والقضاء على معوقات تطوير الريف المصرى، وتحرير الفلاح المصرى من ظلم الإقطاع، ورفع مستوى معيشة الفلاحين وتغيير نمط حياتهم.. هذا بالإضافة إلى تقويض نفوذ طبقة كبار الملاك الزراعيين، باعتبارهم أشد القوى الاجتماعية خطرًا على الثورة وأكثرهم معارضة للنظام الجديد.

تمثلت أهم قوانين الإصلاح الزراعى التى شهدتها مصر فى هذه الفترة فى:

١ ـ القانون (١٧٨) فى سبتمبر ١٩٥٢م وصدر بعد قيام الثورة بستة أسابيع فقط لاغير، وحدد الحد الاقصى للملكية بمائتى فدان، وحدد العلاقة بين المالك والمستأجر والإيجار السنوى للفدان.

٢ ـ القانون (١٢٧) صدر فى ٢٣ يوليو ١٩٦١، وخفض الحد الاقصى للملكية إلى مائة فدان.

٣ ـ القانون رقم (١٥) لعام ١٩٦٣م وحظر على الأجانب تملك الأراضى الزراعية، وبلغ الملاك الأجانب الذين خضعوا لهذا القانون ٢١٠٨ شخصا كانوا يحوزون ٦٢ ألف فدان.

إلى جانب هذه القوانين.. استولت الدولة على مساحات كبيرة من الأراضى الزراعية بموجب عدة قوانين لتوزيعها على صغار الفلاحين، كما صدرت سلسلة من القوانين للتخفيف من أعباء المنتفعين بأراضى الإصلاح الزراعى.

وقد أدت هذه القوانين فى مجموعها إلى إعادة ترتيب هيكل الملكية الزراعية بوضع حد اعلى للملكية الزراعية، وتوزيع الفائض عن الحدود القصوى على صغار الفلاحين.

وتوضح الجداول التالية التغيرات التى طرأت على الملكية الزراعى، خلال الفترة من ٥٢ ـ ١٩٦٧م.

الجدول (٦): توزيع الملكية الزراعية فى مصر قبل صدور قانون الإصلاح الزراعى الأول (١٩٥٢).

حجم الملكيات	عدد الملاك بالألف	المساحة بالألف فدان	٪ عدد الملاك	٪ المساحة
أقل من ٥ أفدنة	٢.٦٤٢	٢١٢٢	٩٤.٣	٣٥
٥ أفدنة -	٧٩	٥٢٦	٢.٨	٨.٨
١٠ أفدنة -	٤٧	٦٣٨	١.٧	١٠.٧
٢٠ فدانًا -	٢٢	٦٥٤	،٨	١٠.٩
٥٠ فدانًا -	٦	٤٣٠	،٢	٧.٢
١٠٠ فدان -	٣	٤٣٧	،١	٧.٣
٢٠٠ فدان -	٢	١١٧٧	،١	١٩.٧
الجملة	٢٨٠١	٥١٨٤	٪١٠٠	٪١٠٠

جدول (٧) : توزيع الملكية الزراعية فى مصر بعد صدور قانون الإصلاح الزراعى الأول.

حجم الملكيات	عدد الملاك بالألف	المساحة بالألف فدان	٪ عدد الملاك	٪ المساحة
أقل من ٥ أفدنة	٢٨٤١	٢٧٨١	٩٤.٤	٤٦.٦
٥ أفدنة -	٧٩	٥٢١	٢.٦	٨.٨
١٠ أفدنة -	٤٧	٦٣٨	١.٦	١٠.٧
٢٠ فدانًا -	٣٠	٨١٨	١	١٣.٦
٥٠ فدانًا -	٦	٤٣٠	٢	٧.٢
١٠٠ فدان -	٣	٤٣٧	١	٧.٢
٢٠٠ فدان -	٢	٣٥٤	١	٥.٩
الجملة	٣٠٠٨	٥٩٨٤	٪١٠٠	٪١٠٠

جدول (٨): توزيع الملكية الزراعية فى مصر بعد صدور
قانون الإصلاح الزراعى الثانى ١٩٦١.

حجم الملكيات	عدد الملاك بالألف	المساحة بالألف فدان	٪ عدد الملاك	٪ المساحة
أقل من ٥ أفدنة	٢٩١٩	٣١٧٢	٩٤,١	٥٢,١
٥ أفدنة -	٨٠	٥٢٦	٢,٦	٨,٦
١٠ أفدنة -	٦٥	٦٣٨	٢,١	١٠,٧
٢٠ فدانًا -	٢٦	٨١٨	،٨	١٣,٥
٥٠ فدانًا -	٦	٤٣٠	،٢	٧,١
١٠٠ فدان -	٥	٥٠٠	،٢	٨,٢
الجملة	٣١٠١	٦٠٨٤	٪١٠٠	٪١٠٠

جدول (٩): توزيع الملكية الزراعية فى
الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٦٥م.

حجم الملكيات	عدد الملاك بالألف	المساحة بالألف فدان	٪ عدد الملاك	٪ المساحة
أقل من ٥ أفدنة	٣٠٣٣	٣٦٩٣	٩٤,٥	٥٧,١
٥ أفدنة -	٧٨	٦١٤	٢,٤	٩,٥
١٠ أفدنة -	٦١	٥٢٧	١,٩	٨,٢
٢٠ فدانًا -	٢٩	٨١٥	،٩	١٢,٦
٥٠ فدانًا -	٦	٣٩٢	،٢	٦,١
١٠٠ فدان -	٤	٤٢١	،١	٦,٥
الجملة	٣٢١١	٦٤٦٢	٪١٠٠	٪١٠٠

ونستخلص من هذه الجداول مدى ما أحدثته قوانين الإصلاح الزراعى من تغيير فى خريطة توزيع ملكية الأراضى الزراعية، فقد اختفت طبقة الملاك التى تحوز أكثر من مائتى فدان، وانخفضت بشكل تدريجى المساحة التى يملكها الحائزون على أكثر من مائة فدان، أما فئة صغار الملاك أقل من خمسة أفدنة.. فقد اتجهت إلى التزايد التدريجى منذ عام ١٩٥٢م، سواء فى عدد الملاك أو المساحة حيث تزايدت هذه المساحة من ٣٥.٤ ٪ قبل صدور قانون الإصلاح الزراعى الأول، لتصل إلى ٥٧.١ ٪ عام ١٩٦٥م.

ويلاحظ أن التغييرات فى ملكية الأراضى قد اقتصرت على إعادة توزيع الملكيات الكبيرة إلى الملكيات الصغيرة، دون المساس بأوضاع الملكيات المتوسطة، وأن الوزن النسبى للملكيات الصغيرة " أقل من خمسة أفدنة " والمتوسطة (٥ ـ ٥٠ فدان) فى هيكل الملكية الزراعية بقيت دونما تغير يذكر؛ أى ٩٤.٣٪، ٥.٢٪ على التوالى رغم صدور قوانين الإصلاح الزراعى ٥٢ ـ ١٩٦١م.

أما الوضع النسبى للملكيات المتوسطة (٢٠ ـ ٥٠ فدان) فلم يشهد تغيرًا يذكر، بل ظلت النسبة المئوية لعدد الملاك والنسبة المئوية للمساحة الزراعية المملوكة لهم دون تغير.

وقد بلغت مساحة الأراضى المستولى عليها طبقًا لقوانين الإصلاح الزراعى، والتى تم توزيعها حتى عام ١٩٦٧ باستثناء الأراضى الموزعة بمعرفة المؤسسة العامة لتعمير الصحارى ٩١٣٠٧ فدادين، واستفاد منها نحو ٣٤٢ ألف أسرة من سكان الريف؛ مما أدى إلى توزيع قاعدة الملكية الصغيرة، وتترتب على عملية توزيع الأراضى المستولى عليها فى الفترة ٥٢ ـ ١٩٦٧ نقل ملكية رأس مال ثابت، بلغت قيمته نحو ثلاثين مليون جنيه إلى صغار الفلاحين.

وأحد الآثار المهمة لقوانين الإصلاح الزراعى هو وضع حد أعلى للإيجارات الزراعية بسبعة أمثال ضريبة الأراضى، وتقدر وزارة الزراعة المصرية الزيادة فى دخول المزارعين المستأجرين نتيجة لتحديد الحد الأقصى للإيجار بنحو ٤٠ مليون

جنيه سنويًا، ونتج عن التنظيم الجديد للعلاقات الايجارية فى نظام المشاركة على المحصول تغير مهم فى الأنصبة التوزيعية لصالح الزراع المستأجرين، على حساب أصحاب الريع، عما كان عليه قبل تطبيق الإصلاح الزراعى.

كما أصدرت الحكومة قانونًا يحظر طرد المستأجر، إلا إذا اخل بالتزام جوهرى فى العقد، والمحصلة النهائية لهذا الإجراء هو تحسن الأوضاع المادية للمستأجرين نتيجة لانخفاض متوسط الإيجار النقدى، ففى معظم الحالات هبط إيجار الفدان بحوالى ٢٥ إلى ٣٠ ٪ عن مستواه قبل ١٩٥٢م.

وسعت الدولة إلى التوسع فى نظام الجمعيات التعاونية لتقديم الائتمان الزراعى والخدمات الزراعية بتكلفة بسيطة والقضاء على الوسطاء، وقد زاد عدد الجمعيات التعاونية من ١٧٠٠ عام ١٩٥٢م إلى نحو خمسة آلاف عام ١٩٦٧، ووصل عدد أعضائها نحو ٢.٤ مليون شخص وحجم القروض التى قدمتها للفلاحين عام ٦٦ - ٦٧ ، ٨٦ مليون جنيه دون فوائد.

ورغم أن هذه الجمعيات تقدم خدماتها للملاك ككل.. إلا أن صغار الحائزين أقل من خمسة أفدنة كانوا أكثر استفادة، ففى عام ١٩٦٦، كان صغار الحائزين يشكلون ٨٠ ٪ من عدد المدينين للجمعيات، وبهذا المعنى.. فإن الجمعيات لعبت دورًا لم يقتصر على تقديم تسهيلات ائتمانية نقدية أو عينية، بل سيطرت على عملية الإنتاج والتسويق، ويرى البعض أن هناك عوامل معينة قللت من فاعلية أداء التعاونيات.

ووضعت نخبة الضباط السياسات التى تكفل التغلب على البعد الرابع من المشكلة الزراعية، ألا وهو كفالة حقوق العمال الزراعيين الذين بلغت نسبتهم ٦٠ ٪ من إجمالى سكان الريف فى الفترة السابقة على الثورة، وكانت المشكلة الأساسية لهذه الفئة الخوف من البطالة ؛ نتيجة لزيادة عددهم عن حاجة الزراعة إلى حد كبير، فقد بلغ فائض العمال الزراعيين عام ١٩٤٧م حوالى ٤٧ ٪ من مجموعهم، وكان الذين يعملون لا تزيد مدة عملهم عن خمسة أشهر فى العام.

وشملت هذه الإجراءات وضع حد أدنى لأجور العمال الزراعيين، الذين بلغت نسبتهم نحو ٥٠ ٪ من مجموع القوى العاملة عام ٦٦ ـ ١٩٦٧م وقد أدت السياسة الزراعية؛ خاصة قوانين الإصلاح الزراعى وتحديد الإيجارات وسياسية تحديد الأسعار والإنتاج إلى إعادة توزيع الدخل لصالح القوى العاملة الزراعية وصغار المستأجرين والملاك والقضاء على كبار الملاك و الإقطاعيين، كما أدت إلى ارتفاع دخل المنتفعين بأراضى الإصلاح الزراعى؛ حيث إن ما كانوا يدفعونه من تعويض للحكومة أدنى بكثير مما كانوا يدفعونه كإيجار، إضافة إلى استفادتهم من نظام التسويق التعاونى، وتشير بعض الدراسات التى أجريت فى أوائل الستينيات إلى أن متوسط دخل هؤلاء الفلاحين قد ارتفع بحوالى ٥٠ ٪ عما كان عليه عند بدء تطبيق قانون الإصلاح الزراعى الأول، وإن ارتفعت نفقات المعيشة خلال الفترة نفسها من ١٠ إلى ١٥ ٪ .

وكذلك تشير البيانات إلى حدوث هبوط فى الرقم المطلق للأسر المعدومة فى الريف المصرى، منذ ١٩٥٢ حتى منتصف الستينيات.. فقد هبط من ١٢١٧ ألف أسرة عام ١٩٥٢ أى ٤٤ ٪ من إجمالى الأسر الريفية إلى ٨٢٥ ألف أسرة عام ١٩٦٦م أى بنسبة ٢٨ ٪ من إجمالى الأسر الريفية، وتضم فئة المعدمين بشكل عام عمال الزراعة المستديمين وعمال التراحيل او المؤسميين.

كما كانت هناك زيادة ملحوظة فى نصيب متوسطى وأغنياء الفلاحين من الدخل الزراعى، فقد ارتفعت من ٢٥٪ إلى ما يزيد عن ٣٢٪ وكذلك زاد دخل العمال الزراعيين وفقراء الفلاحين من ٢٠٪ إلى حوالى ٣٨٪ فيما بين ١٩٥٠ ـ ١٩٦١م.

بالإضافة إلى الاهتمام بتطوير الزراعة، سعى الضباط الأحرار إلى تحقيق التنوع الاقتصادى من خلال التصنيع أساسًا، وانطوى هذا على توفير كل الدعم والتشجيع للصناعة، وتردد هذا ما بين تشجيع القطاع الخاص واشتراك الحكومة فى مشروعات صناعية جديدة إلى زيادة معدل الاستثمار العام فى الكهرباء وبعض الخدمات، وسرعان ما تطور هذا وأدى إلى تحول النظام الاقتصادى من المشروع الحر الخاص ـ

مع تدخل معتدل من جانب الحكومة ـ إلى وضع جديد أضحى فيه اشتراك الدولة فى الاقتصاد عن طريق التخطيط والقطاع العام اشتراكًا له مغزاه.

وظهر عزم النخبة الجديدة على تحقيق هدف تنويع الاقتصاد بإنشاء المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى عام ١٩٥٢ ، وفيما بين هذا التاريخ وعام ١٩٦٤م طرأ تحول هائل على النظام الاقتصادى.. فحين تولى الضباط الأحرار السلطة، كانت الملكية العامة لوسائل الإنتاج مقصورة على أجهزة الرى والنقل ومعمل تكرير البترول بالسويس وبضعة مصانع حربية وأراضى مصلحة الأملاك ، ولم يحل عام ١٩٦٣ ، إلا وكانت الملكية العامة قد امتدت إلى جميع المنشآت المالية والمرافق العامة والنقل وكافة المؤسسات الصناعية وشركات البناء ومحلات البيع الكبرى والفنادق الكبرى وشركات الاستيراد والتصدير وتسويق المحاصيل ؛ بمعنى أن السنوات العشر التالية لعام ١٩٥٢م شهدت توسعًا كبيرًا فى الملكية العامة والسيطرة على قطاعات اقتصادية مهمة، وقد جاء ذلك على خطوات ومراحل متعددة، تراوحت ما بين التمصير والتأميم والتخطيط استجابة لظروف ومتطلبات واقع المجتمع المصرى والتحديات التى واجهته.

وكان تأميم وسائل الإنتاج وإنشاء قطاع عام ضخم خطوة كبيرة على طريق التغيير الاجتماعى، ومرت حركة التأميم بأربع مراحل فى ١٩٥٦ ، ١٩٥٧ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦١ ، وفى كل مرحلة منها كانت هناك قوى تقود إلى ذلك، والمحصلة النهائية لهذه المراحل تم إنشاء والتوسع فى القطاع العام، الذى يعد تغييرًا اجتماعيًّا كبيرًا .

وقد صدرت سلسلة من القوانين أعطت للحكومة اليد العليا فى التوجيه والسيطرة على نشاطات القطاعات الاقتصادية، وشملت تحديد الحد الاقصى لما يمتلكه الفرد من أسهم وسندات بما لا يزيد عن عشرة آلاف جنيه، وخضوعه لضريبة تصاعدية والحد الاقصى للمرتبات بخمسة آلاف جنيه، وتخصيص ٢٥ ٪ من أرباح المشروعات لصالح الخدمات العمالية، وكذلك تحديد ساعات العمل وعدم جواز الجمع بين عملين .

وفى مجال التخطيط شهدت الفترة من ٥٢ ـ ١٩٦٠م تخطيطًا جزئيًا كانت أولى خطواته إنشاء المجلس الدائم للإنتاج والخدمات، ثم أعيد تنظيم مستويات التخطيط والبناء المؤسسى لتوجيه الاقتصاد القومى، وفى المرحلة التالية ٦٠/٦١ ـ ٦٤/ ١٩٦٥م كانت مرحلة التخطيط الشامل، التى شهدت رسم وتنفيذ أول خطة خمسية فى تاريخ مصر الحديث.

وتعود أسباب التوسع فى القطاع العام إلى :

❖ ضرورة قيام الدولة بمشروعات التنمية، التى لا يقدر عليها ولا يرغب فيها القطاع الخاص لأسباب متعددة، وكذلك لحاجة الدولة للسيطرة على القطاعات الاستراتيجية للأنشطة الاقتصادية لضمان تحقيق أهداف الخطة.

❖ التمصير الذى بدأت أولى حلقاته بعد عدوان عام ١٩٥٦م

❖ إن تأميم الشركات الكبرى المنتمية إلى أحد القطاعات الاقتصادية دفع إلى سيطرة الحكومة على القطاع ككل، وهو ما يفسر المركزية العميقة الجذور فى المجتمع المصرى، والضغوط الداخلية التى أفرزها التغير الذى شهده المجتمع خلال تلك الفترة خاصة من جانب موظفى الحكومة، والالتزام بتعيين الخريجين الجدد، وحاجة الضباط إلى أعداد متزايدة من الوظائف.

هذه العوامل تقدم تفسيرًا للتأميم وتوسيع قاعدة القطاع العام أكثر واقعية من ذلك التفسير المبنى على أساس أيديولوجى، ويتفق هذا مع وجهة النظر القائلة بأن التأميم فى نهاية الأمر هو عمل سياسى، يرتبط باندفاع عبد الناصر نحو السيطرة.

وقد حقق القطاع الصناعى معدلاً للنمو السنوى منذ ١٩٥٥ حتى ١٩٦٥م بلغ نحو ٨.٥ ٪، وإن تركزت سياسة التصنيع نحو خدمة احتياجات الطبقة الوسطى فى الحضر، ويبدو ذلك من أن التركيز السلعى للناتج الصناعى منذ عام ١٩٦٥ حيث شكل ٦٤٪ من القيمة المضافة من الصناعات قد وجه نحو الحاجات الأساسية.. إلا أن الجزء المهم قد وجه لإشباع متطلبات الطبقة المتوسطة فى المدن خاصة من السلع المعمرة.

وقد أدى التوسع فى القطاع العام إلى تحسن التوزيع النسبى للدخل والثروة، وتمتع العمال بمزايا عديدة وإيجاد فرص عمل جديدة، وتقدر الزيادة التى طرأت على متوسط دخل العامل فيما بين ١٩٥٢، ١٩٦٧/٦٦ بـ ٤٤ ٪، إلا أنه يبدو أن الالتزام بتعيين الخريجين الجدد قد أثر على هذه الزيادة، وكذلك تمتع العمال بتحديد ساعات العمل والمزايا الاجتماعية الأخرى كالتأمين الاجتماعى.

كما تم وضع هيكل لأجور العمال، كأحد أبعاد عدالة توزيع الدخل القومى وارتفعت الأجور فى نهاية الخطة الخمسية الأولى بنسبة ٥٩,٩٪ بالنسبة لسنة الأساس ٥٩ ـ ١٩٦٠م، وزاد نصيبها من الدخل القومى من ٤٢,٨٪ فى سنة الأساس إلى ٤٦,٧٪ فى عام ١٩٦٥/٦٤ مقدرًا بالأسعار الجارية.

ويعود ارتفاع الأجور إلى أمرين:

❖ زيادة حجم التشغيل من ٦,٠٠٦ مليون عامل عام ٥٩ ـ ١٩٦٠ إلى ٧,٣٧٣ مليون عام ٦٤ ـ ١٩٦٥م؛ أى بنسبة ٢٢,١ ٪.

❖ زيادة متوسط الأجر السنوى من ٨٥,٥ جنيه فى سنة ٥٩ -١٩٦٠م إلى ١١٣,٣ جنيه فى عام ٦٤ ـ ١٩٦٥م؛ أى بنسبة زيادة قدرها ٣١,٣ ٪ وبلغت نسبة الزيادة فى اجر العامل الزراعى ٤٦,٧٪ ، وفى الصناعة ٢٢,٨٪ عما كان عليه فى سنة الأساس، بالإضافة إلى ذلك توسعت الدولة فى الإنفاق على الخدمات العامة كالتعليم والصحة، الذى ارتفع من ٢٢٨,١ مليون جنيه فى ٥٩ ـ ١٩٦٠ إلى ٤٣١,٤ مليون جنيه عام ٦٤ ـ ١٩٦٥ بنسبة زيادة قدرها ٨٩,١٪ ، كما شملت هذه الخدمات فئات جديدة.. مما يعنى زيادة الدخل الحقيقى.

وقد أدت الإجراءات التى شملت قطاعات الاقتصاد القومى، خلال الفترة من ٥٣ ـ ١٩٦٥م إلى ارتفاع متوسط دخل الفرد النقدى من ٣٦,٧ جنيه إلى ٦٧,٢ جنيه فى تلك الفترة ، وإن كان متوسط الزيادة السنوى فى دخل الريف أقل منه فى الحضر فقد بلغ ١,٤٪ فيما ٥٣ ـ ١٩٦٠م ، ١,٨٪ فيما ١٩٦٠ ـ ١٩٦٥ ، على حين بلغت نسبة الزيادة فى متوسط دخل الفرد فى الحضر خلال الفترتين ٢,٣٪ ، ٥,٥٪ على التوالى .

وهكذا كان للسياسة الاقتصادية لنخبة الضباط الأحرار آثارها، التى لا تنكر فى زيادة الإنتاج وتحقيق زيادة فى الدخل المحلى، قدرت بنحو ٦,٥٪ خلال الخطة الخمسية الأولى وزيادة الدخل الفردى، وإن أدى متوسط الزيادة السكانية بمعدلات كبيرة إلى التأثير على الدخل الفردى الحقيقى بدرجة كبيرة.. وكذلك وفرت هذه السياسة فرص عمل جديدة للخريجين الجدد، وأدت تلك السياسة فى التحليل الأخير إلى تغير مهم وجوهرى فى أبعاد العلاقة، بين صاحب العمل والعمال والأجور، ودور كل منهما داخل المجتمع، وهذا التغير كانت له آثاره المتعددة والمتشبعة على النظام الاجتماعى والثقافى السائد فى المجتمع.

المبحث الثالث
التغيير فى البناء الاجتماعى والثقافي

أولاً: التغيير فى البناء الاجتماعى:

عمدت نخبة الضباط الأحرار بعد يوليو ١٩٥٢م إلى اتخاذ إجراءات عديدة ومتنوعة فى مختلف المجالات بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية فى المجتمع، وتعويض الأغلبية الساحقة التى طال حرمانها من حقوقها المشروعة والعادلة؛ فالإجراءات التى اتخذت بغض النظر عن دوافعها والأهداف الكامنة وراءها، أدت إلى توسع قاعدة الاستفادة من الثروة القومية، وعكست انحيازًا واضحًا لصالح القاعدة الشعبية، ترسخ مع تطور مفهوم العدالة الاجتماعية لدى النخبة الحاكمة.

ويلاحظ أن مفهوم العدالة الاجتماعية لدى نخبة الضباط الأحرار قد تطور عبر خبرتهم فى السلطة، وكان استجابة لتطور الأحداث أكثر منه التزاما أيديولوجيا فالرئيس عبد الناصر كان يعزى عدم العدالة بصفة أساسية إلى عيوب السيطرة الاستعمارية، ولكنه لم يلبث أن أكد بعد عام ١٩٦١ أن انقسام المجتمع إلى طبقات غنية وأخرى فقيرة هو مصدر رئيسى للتوترات الاجتماعية، وأفكار عبد الناصر حول العدالة الاجتماعية عكست تأثره بالمبادئ الإسلامية والاشتراكية الإصلاحية ثم الماركسية.

وهناك عدة مؤشرات عكست أبعاد العدالة الاجتماعية فى المجتمع المصرى، وكان لها الأثر الفعال على التركيب الطبقى له، وأوضحت من جهة أخرى كيف استخدمت النخبة العدالة الاجتماعية كأداة للسيطرة الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الاستقرار السياسى، هذه المؤشرات هى:

❖ إعادة توزيع الدخل والثروة القوميين لصالح الجماهير الواسعة.

❖ الحراك المهنى والتعليمى.

❖ زيادة الإنفاق على الخدمات المختلفة.

❖ الهجرة من الريف إلى المدينة.

ويرى البعض أن بندول التغيير من خلال الإجراءات التى اتخذتها النخبة الحاكمة فى مصر قد تحرك من اليمين إلى أقصى اليسار فيما بين ٥٢ ـ ١٩٦٥م، ثم تباطأ خلال الفترة التالية ٦٥ ـ ١٩٧٠.

١ ــ إعادة توزيع الدخل والثروة القوميين :

إن توزيع الدخل مؤشر حاسم للهيكل الطبقى فى أى مجتمع، وكذلك فإن موقف الفرد من السلطة أو مكانته تحـدده بين أشياء أخرى فى المجتمع حجم ومصدر دخله بالنسبة للآخرين فى المجتمع ذاته، والدخل من ناحية أخرى يحدد ما يستطيع الفرد أن يحصل عليه من سلع وخدمات وموارد نـادرة فى المجتمع بما فى ذلك السلطة والمكانة، والدخل بهذا المعنى يعد مقياسا عادلا للوضع الطبقى وملخصا للمهنة والتعليم ونمط الحياة، وأى تغيير يصيب أيًّا من هذه المكونات يعنى تغيرًا فى الوضع الاقتصادى والاجتماعى للأفراد أو الجماعات عبر فترة من الزمن.

إن سياسات توزيع الدخل تشير إلى مجموعة القرارات الواعية والمقصودة الهادفة إلى إعادة توزيع الثروة القومية، ويمكن تمييز المراحل التى مرت بها ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م وفقا لهذه الإجراءات، على النحو التالى:

المرحلة الأولى: وتمتد من يوليو ١٩٥٢ حتى ١٩٥٩م والتغييرات التى جرت فى هذه المرحلة تمت بصفة أساسية فى القمة حيث تغيرت النخبة الحاكمة كلية، وحلت محلها نخبة تنتمى إلى الطبقة المتوسطة بدلا من كبار ملاك الأراضى والرأسمالية، كما شملت التغييرات استفادة صغار الفلاحين قرب قاع البناء الطبقى فى مصر من خسارة النخبة السابقة.

ويلاحظ أن السمة الأساسية لمفهوم العدالة الاجتماعية خلال هذه الفترة كانت الغموض، ولم تنعكس فى سياسات وبرامج، باستثناء قانون الإصلاح الزراعى

الأول الذى كان الهدف الفورى الأول منه هو إضعاف السلطة السياسية لكبار ملاك الأراضى وتنظيم الفلاحين فى شكل سياسى كمصدر للتأييد والشرعية، وكذلك إدخال تعديلات على النظام الضريبى القائم.

المرحلة الثانية: ١٩٥٦ ـ ١٩٦٠، وفى هذه المرحلة، ازداد وعى النخبة الحاكمة وتركز اهتمامها على مشاكل مصر الاقتصادية والاجتماعية، وهذا الوعى عكس نفسه فى التخطيط الجزئى وإنشاء وزارة الصناعة وتمصير المصالح الأجنبية وإنشاء المؤسسة الاقتصادية والتوسع فى التعاونيات الزراعية، ثم قانون تخفيض إيجارات المساكن عام ١٩٥٨م، وكانت المحصلة النهائية لهذه الإجراءات هو فتح قنوات التعبئة الاجتماعية وزيادة معدل الحراك الاجتماعى، ورفع مستوى المعيشة فى المناطق الحضرية.

أى إن سكان المناطق الحضرية قد حازوا خلال هذه المرحلة على مكاسب ملحوظة شبيهة بتلك التى حصل عليهم أمثالهم فى الريف خلال المرحلة الأولى، وقد رفع النظام فى هذه المرحلة شعار الاشتراكية والديمقراطية والتعاونية؛ مما عكس تطورًا فى إدراك النخبة للعدالة الاجتماعية، ووصف المجتمع المستهدف تحقيقه بأنه مجتمع بلا استغلال... مجتمع ملاك.

واتسم توجه النخبة خلال تلك المرحلة برفض مفهوم الصراع الطبقى والنظر إلى المجتمع كتنظيم يسمو فوق كل الجماعات والطبقات، وأن تنمية المجتمع تتطلب توحيد جهود كل الشعب، وتعاون كل الطبقات، وضرورة عبور الفجوة بين الطبقات وإقامة تنظيم سياسى واحد.

أما المرحلة الثالثة: ٦٠ ـ ١٩٦٦م وفيها احتلت المسألة الاجتماعية الأولوية المطلقة، وشهدت هذه الفترة أعلى درجات العمل الثورى، وإذا كان لمصر تجربة ناجحة فى الإنماء الاجتماعى والاقتصادى فى خلال هذه المرحلة. ومن بين الإجراءات التى اتخذت وكان لها تأثيرها البعيد فى هذه الفترة ما يلى:

❖ تنفيذ الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ بهدف زيادة الدخل القومى وتحقيق توزيع للثروة أكثر عدلاً، وإيجاد مليون فرصة عمل.

❖ تأميم كل المشروعات الكبرى فى الصناعة والبنوك والتامين والإنشاء والاستيراد والتصدير و السياحة، وتم وضع نحو ٨٠٪ من الأنشطة غير الزراعية تحت سيطرة الدولة.

❖ صدور القانون الثانى للإصلاح الزراعى.

❖ صدور القانون الثانى لتحديد إيجارات المساكن وخفضها ٢٥٪ أخرى.

❖ النص الدستورى على تخصيص ٥٠ ٪ من المقاعد فى كل المجالس المنتخبة للعمال والفلاحين.

❖ إشراك العمال فى مجالس إدارات كل الشركات وتخصيص ٢٥٪ من الأرباح السنوية للعمال والموظفين فى هذه الشركات.

❖ الالتزام بتعين كل خريجى الجامعات والمدارس الفنية فى الجهاز الحكومى أو القطاع العام.

وبالإضافة إلى الآثار الواضحة لهذه الإجراءات على شكل البناء الطبقى والحراك الاجتماعى.. فإنه كان لها آثار توزيعية لصالح الفئات المتوسطة والدنيا، فالتوسع الكبير فى القطاع العام أدى إلى زيادة الطلب على المهارات والمواهب، وهو ما أدى إلى التوسع فى التعليم على كل المستويات، وأدت سياسة التوظيف إلى دخول مئات الألوف إلى مجالات الخدمة المدنية، والنص على تمثيل العمال والفلاحين فى المجالس المنتخبة يعنى زيادة القوى السياسية لهما بشكل لم يحدث من قبل.. إن هذه المرحلة ربما تكون أكثر الفترات تحولاً فى النظام الطبقى فى مصر خلال القرن الحالى.

والحقيقة أن الفترة من ١٩٥٥ ـ ١٩٦٥م شهدت أكبر زيادة ملحوظة فى الدخل القومى والفردى، ففى الفترة من ٥٥ ـ ١٩٦٠ زاد الدخل القومى من ٨٨١ مليون جنيه إلى ١١٣٩ مليون جنيه أى بمعدل متوسط ٥٪ سنويًا، وارتفع الدخل الفردى خلال الفترة نفسها بنسبة ١٥٪، وفيما بين ٦٠ ـ ١٩٦٥م زاد الدخل القومى الحقيقى

بنسبة ٣٦.٤٪ بمعدل نمو ٦٪ سنويًا رغم الزيادة السكانية المستمرة، كما زاد الدخل الفردى بنسبة ٢٠.٣٪ عن عام ١٩٦٠م.

كذلك انخفضت نسبة الأسر التى تعيش تحت خط الفقر فى الريف من ٣٥٪ من إجمالى الأسر الريفية عام ٥٨ ـ ١٩٥٩ إلى ٢٧٪ عام ٦٤ ـ ٦٥، وانخفضت نسبة الأسر التى تعيش تحت خط الفقر فى المناطق الحضرية خلال الفترة نفسها من ٣٠٪ إلى ٢٨٪.

وقد شهدت الفترة الثانية ٦٥ ـ ١٩٦٧م شبه توقف فى المسيرة الاجتماعية والاقتصادية؛ نتيجة لاستنزاف حرب اليمن وتوقف المعونات الأمريكية ثم كانت النكسة الكبرى فى يونيو ١٩٦٧م، وكان من الطبيعى أن يترتب على الإجراءات الرامية إلى إعادة توزيع الدخل والثروة القوميين، سواء الإجراءات الخاصة بقوانين الإصلاح الزراعى أو المتعلقة بتحديد الدخول والحد الادنى للأجر وتحديد ساعات العمل وقوانين توزيع الأرباح.. تغييرًا فى ملامح البنيان الطبقى فى الريف والحضر

فى المجتمع المصرى حيث أضحى هذا البنيان أقل جمودًا عما كان عليه عشية قيام الثورة؛ نتيجة لاختفاء طبقة كبار ملاك الأراضى والرأسماليين وتوافر إمكانيات الحراك الاجتماعى والسيولة بين الطبقة العليا والمتوسطة.

والواقع أن هناك عدة صعوبات تحول دون تقديم صورة صادقة للبناء الطبقى فى المجتمع المصرى، منها أن العلاقات الطبقية تتسم بالتنوع والتعقد الشديدين، وعدم توافر بيانات دقيقة حول توزيع الدخل بالإضافة إلى عدم وجود دراسات متكاملة للبناء الطبقى فى المجتمع المصرى.

ورغم هذه الصعوبات.. إلا أن هناك محاولات جادة من قبل بعض الباحثين لدراسة البناء الطبقى فى المجتمع المصرى ولو بصورة جزئية.

والحقيقة أن هناك تغييرات مهمة، طرأت على خريطة البناء الطبقى فى المجتمع المصرى منذ ١٩٥٢م؛ إذ اختفت طبقات مثل كبار الرأسماليين وملاك الأراضى

وهناك طبقات برزت وتأكد ثقلها، مثل: طبقة متوسطى الملاك وأصحاب المتاجر والمصانع الصغيرة، كذلك طرا تغير على دور وحجم الفئات الدنيا ويؤكد البعض أن الطبقة الوسطى أصبحت أداة رئيسية للنخبة فى الحكم والإدارة؛ خاصة مع تزايد أعداد المتعلمين وذوى الخبرة والمهارة من المنتمين للطبقة الوسطى، وبذلك أصبحت هذه الطبقة بمثابة الشريحة الثانية للنخبة الحاكمة فى مصر.

٢ ـ الحراك الاجتماعى (المهنى والتعليمى):

إن الحراك الاجتماعى السريع والجماعى الذى حدث فى مصر بعد ١٩٥٢م، وبالتالى فى الهيكل الطبقى للمجتمع المصرى يعود إلى عاملين:

الأول: سياسات إعادة التوزيع للدخل والثروة.

الثاني: التوسع السريع فى إتاحة الفرص عبر التغيير الاقتصادى والاجتماعى.

إن رصد الحراك الوظيفى بعد يوليو ١٩٥٢ يوضح أن هذا الحراك قد ينتج عن التغير فى فرص العمل المطلقة فى بعض المستويات الوظيفية، أو نتيجة للتبادل بين مواقع البناء المهنى ، ففى الفترة من ٤٧ ـ ١٩٦٦م زاد عدد سكان مصر من تسعة عشر إلى ثلاثين مليون نسمة.. وفى الوقت نفسه زادت القوى العاملة المدنية من ٦.٩٩ مليون شخص إلى ٨.٣٣ مليون شخص، بمعنى أنه بينما كان معدل زيادة السكان ٣٪ سنويا كان معدل نمو القوى العاملة ١.٣٪ ، والفجوة هنا تجد تفسيرها فى التوسع السريع فى التعليم بعد ١٩٥٢ ، والذى حد من دخول الأطفال سوق العمل، ويوضح الجدول التالى توزيع القوى العاملة على الأنشطة الاقتصادية خلال الفترة من ٤٧ ـ ١٩٦٦م، ويلاحظ أن حجم العمالة فى قطاع الزراعة قد أخذ فى التناقص على مر السنتين، ففى عام ١٩٤٧م كانت نسبة العمالة الزراعية تزيد عن ٥٨٪ من إجمالى القوى العاملة، وفى عام ١٩٦٦ انخفضت هذه النسبة بنحو ٥٪ وفى ذات الوقت زاد عدد العاملين فى مجال الصناعة والأنشطة المرتبطة بها، خلال الفترة نفسها بزيادة قدرها ٥ ٪.

جدول (١٠): توزيع قوة العمل المصرية على الأنشطة الاقتصادية ٤٧ ـ ١٩٦٦ (بالألف).

السنة / النشاط	١٩٤٧		١٩٦٠		١٩٦٦	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
الزراعة	٤٠٨٦	٥٨,٤	٤٤٠٦	٥٧	٤٤٦٨	٥٣,٣
الصناعة	٥٦١	٨	٧١٣	٩,٢	١٠٨٥	١٢,٩٥
المناجم والمحاجر	١٣	٢،	٢١	٣،	١٨	١٩،
التشييد والبناء	١١٣	١,٦	١٥٩	٢,١	٢٠٧	٢,٥
الكهرباء والغاز والمجاري	٢٣	٥،	٣٧	٣،	٥١	٦،
التجارة	٥٩٠	٨,٤	٦٤١	٨,٣	٦٠٣	٧٠٢
النقل والمواصلات والتخزين	٢٠٣	٢,٩	٢٦٠	٣,٤	٣٤٢	٤,٢
الخدمات	١٠٥٢	١٥,١	١٣٦٩	١٧,٧	١٢٥٨	١٤,٩
أنشطة غير واضحة وغير محددة	٣٥٤	٥,١	١١٩	١,٥	٣٦٥	٤,٣٤
الإجمالي	٦٩٩٥	١٠٠	٧٧٢٥	١٠٠	٨٣٩٧	١٠٠

ويلاحظ هنا أن النمو السريع في الصناعة كان على حساب الزراعة، وهو ما يعود إلى ارتفاع الأجور والأرباح فى الأولى عنه فى الثانية، فمتوسط الأجر فى الزراعة فى الستينات كان نحو ١٣٧ جنيهًا فى السنة، بينما بلغ فى الصناعة ٢٠٨ جنيهات بزيادة قدرها ٥٢٪، وبهذا المعنى فإن زيادة القوى العاملة فى مجال الصناعة فى الفترة من ٤٧ ـ ١٩٦٦م كانت تمثل حراكًا تصاعديًا لنحو ٥٪ من القوى العاملة المصرية.

ويلاحظ أن هناك تزايدًا فى نسبة القوى العاملة التى أصابها الحراك الاجتماعى وصعدت الى فئات أعلى عبر المهنة والدخل والمكانة، وكانت حركة الصعود فيما بين ٥٢ ـ ١٩٦٦م تتم عبر التخصص المهنى والمدراء والصناعة.

ويعد التعليم أحد المؤشرات الدالة على الحالة الاجتماعية والاقتصادية، كما أنه يعتبر من أسرع الطرق للحراك الاجتماعى فى المجتمعات المعاصرة؛ لذا فإن التعليم قد حظى فى الفترة محل البحث بقدر كبير من الاهتمام؛ حيث أخذ النظام الذى أرساه الضباط الأحرار بالتخطيط العلمى لإعداد قوة بشرية على درجة عالية من المهارة والكفاءة العلمية لمواجهة احتياجات المجتمع، وعملت نخبة الضباط الأحرار على توسيع قاعدة التعليم؛ حيث أصبح حق التعليم مكفولاً للجميع بموجب الدستور وعلى أساس تكافؤ الفرص والمجانية بهدف تحقيق التغيير المنشود.

وكانت من نتيجة هذه السياسة أن تضاعف عدد التلاميذ من ٢.٢ مليون تلميذ فى كل المراحل التعليمية عام ٥٢ ـ ١٩٥٣م إلى ما يقرب من ٤.٤ مليون تلميذ عام ٦٥ ـ ١٩٦٦م بمعدل نمو سنوى قدره ٨٪ فى المتوسط.

ويوضح الجدول التالى نمو الحركة التعليمية فى مصر.

الجدول (١١): نمو الحركة التعليمية فى مصر بالآلاف (٥٢-١٩٦٦).

المرحلة التعليمية	٥٢ -١٩٥٣	نسبة التغيير٪	٦٥ -١٩٦٦
المرحلة الابتدائية	١٥٤٠	٪ ١٢٢	٣٤١٨
المرحلة الإعدادية	٣٤٩	٪ ٦٤	٥٧٤
المرحلة الثانوية	٢١٥	٪ ٤٤	٣١٠
المرحلة الجامعية	٧٩	٪ ٧٣	١٣٧
إجمالي	٢١٨٣	٪ ١٠٣	٤٤٣٩

وقد أدى التوسع فى التعليم بعد ١٩٥٢م إلى أن عديدًا من الجماعات الاجتماعية قد أرسلت أطفالها إلى المدارس لأول مرة، والحقيقة أن الطلب على التعليم كان يزداد بدرجة عجزت معها الحكومة عن توفير التسهيلات التعليمية للأعداد المتزايدة، كذلك فإن هناك زيادة فى عدد المتعلمين فى الفترة من ١٩٤٧ إلى ١٩٦٦م بلغت ١٣ ٪ وبالتالى انخفضت نسبة الأمية من ٧٨٪ إلى ٦٥٪ خلال الفترة نفسها، وترتب على اتساع قاعدة التعليم آثار مهمة، تمثلت فى زيادة فرص التشغيل والعمالة ومن ثم الأجور.

٣ ــ زيادة الإنفاق على الخدمات الاجتماعية:

وجهت نخبة الضباط الأحرار اهتمامًا مكثفًا للخدمات الاجتماعية وتوفيرها لأصحاب الدخول المحدودة، ويعود هذا الاهتمام إلى عدة اعتبارات، منها: الضغوط الداخلية وتحقيق نوع من الاستجابة لثورة التوقعات المتزايدة المترتبة على عملية التغير فضلاً عن أن المكاسب التى تعود على الأفراد تحثهم على مزيد من الاندفاع فى طريق التنمية، التى تعنى فى التحليل الأخير زيادة دخولهم ومستوى معيشتهم.

ففى مجال الصحة وجه النظام الجديد فى مصر قدرًا كبيرًا من الاهتمام إلى النواحى الصحية ورفع المستوى الصحى باعتباره أحد المكونات المهمة فى عملية تطوير الحياة الاجتماعية للمواطنين، وأصبح العلاج أحد الحقوق الأساسية للمواطن المصرى التى يكفلها له الدستور (مادة ٤٢ من دستور ١٩٦٤)، وعملت الدولة على توفير الرعاية الصحية للمواطنين بحيث تكون فى متناول الجميع، وفى ظروف ميسرة، وارتفع الإنفاق على الصحة من عشرة ملايين عام ١٩٥٢م إلى سبعة وسبعين مليون عام ١٩٧٠م، وزادت المستشفيات العامة والمركزية من ٩٠ وحدة تضم ستة آلاف سرير إلى ١٧٥ وحدة تضم سبعة عشر ألف سرير، وزاد عدد الوحدات الصحية بأشكالها المختلفة فى الريف من ٢٨٩ وحدة تضم ٨٠٠ سرير إلى ١٨٠٠ وحدة تضم ٨٤٠٠ سرير خلال الفترة نفسها، وقفز عدد وحدات الأمراض

المتوطنة من ٤٣٨ وحدة تضم ألفى سرير إلى ألفى وحدة تضم عشرة آلاف سرير.. وارتفع عدد الوحدات التى تقدم خدماتها العلاجية الخارجية فى قرى الريف البالغ عددها أربعة آلاف قرية، وكانت المحصلة النهائية للسياسة الصحية وتوسيع قاعدة المستفيدين منها هو انخفاض نسبة المصابين بالأمراض المنتشرة والمتوطنة كالبلهارسيا والملاريا وأمراض العيون، ووصلت مياه الشرب الصحية إلى مدن وقرى الدلتا والصعيد.

ولا شك أن المستفيد الأساسى من خدمات العلاج المجانية هم الفقراء وأصحاب الدخول المحدودة ، وهو ما يعنى إضافة واضحة للدخول الحقيقية لهم وبالتالى تحقيق قدر كبير من العدالة الاجتماعية.

وفى مجال الإسكان، أدى النمو السريع فى قطاع الصناعة مقارنة بالزراعة إلى حدوث هجرة داخلية إلى المناطق الصناعية وازدياد نسبة التحضر، ولمواجهة هذه الزيادة الملحوظة فى نمو المدن ركزت الدولة على بناء الإسكان الشعبى وتحت المتوسط والتعاونى، وقامت بإنشاء عدد من الضواحى والمدن الجديدة، وبلغت نسبة الاستثمار فى قطاع الإسكان خلال الخمسينيات ما بين ١٣.٥٪ إلى ١٤.٥٪ من جملة الاستثمارات ككل، وارتفعت هذه النسبة خلال السنوات الأربع الأولى للخطة الخمسية الأولى حتى بلغت ٢٠ ٪ عامى ٦٣ ـ ١٩٦٤م.

كذلك أصدرت الدولة عددًا من التشريعات الخاصة بتقدير الإيجارات وتنظيم عمليات الإسكان فى ٥٨، ٦١، ١٩٦٣، وترتب على ذلك خفض إيجارات المبانى بما يقدر بحوالى ٥٠٪ .

وفى مجال الخدمات التعليمية ترتب على مجانية التعليم فى جميع مراحل وتحديد أسس القبول، على أساس مبدأ تكافؤ الفرص أن زاد الإنفاق الاستثمارى على التعليم من حوالى ٢.٥ مليون جنيه فى السنة الأولى للثورة إلى ٣٣.٣ مليون جنيه عام ١٩٦٥م أى نحو ثلاثة عشر ضعفا، وبعد عام ٦٤ ـ ١٩٦٥ ظل مستوى الاستثمار ثابتا عند حوالى ٢٥ مليون جنيه مصرى، ووصل معدل عدد المدارس الجديدة التى تفتح كل أسبوع إلى مدرستين.

ولا شك أن زيادة الإنفاق بأنواعه على الخدمات سيؤدى إلى زيادة الدخول الحقيقية لمتوسطى وصغار الدخول وتوفير فرصة الحراك الاجتماعى لأعضاء الطبقات الدنيا والمتوسطة، وهو ما يعكس بدرجة ـ أو بأخرى ـ رغبة النخبة الحاكمة فى تحقيق قدر من العدالة الاجتماعية.

٤ ـ الهجرة من الريف إلى المدينة :

شهدت الفترة موضع الدراسة تيارًا متواصلاً من الهجرة من المناطق الريفية إلى المراكز الحضرية، واتجه ذلك إلى القاهرة والإسكندرية ومحافظات القناة الثلاث، وتدل الإحصاءات السكانية على أن نصيب سكان الريف قد أخذ فى التناقص باطراد من إجمالى سكان مصر، فانخفضت هذه النسبة من ٦٧٪ عام ١٩٤٧م إلى ٦٠ ٪ عام ١٩٦٦، وزاد سكان الحضر من ٣٣٪ إلى ٤٠ ٪ خلال الفترة نفسها، وتراوحت تقديرات حجم الهجرة الداخلية الصافية من الريف إلى المدينة بين ثلاثة أرباع مليون ومليون نسمة خلال الفترة ٤٧ ـ ١٩٦٠م، على حين بلغت نحو نصف مليون شخص فى الفترة من ٦٠ ـ ١٩٦٦م. بمعدل سنوى يزيد عن ٧٥ ألف شخص، وتركزت المحافظات الطاردة للسكان فى نوعين:

الأول: المحافظات المكتظة بالسكان المجاورة لمناطق التجمعات الحضرية الكبرى كالمنوفية والقليوبية.

والنوع الثانى: المحافظات الفقيرة ذات الكثافة السكانية المرتفعة فى صعيد مصر كالمنيا وبنى سويف وقنا.

وتفسير عملية الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة يعود إلى ما يسمى بعوامل الجذب والطرد؛ حيث إن تطور المراكز الحضارية يجذب أعداد متزايدة من المهاجرين الريفيين إلى مواقع توفر فرص العمالة المتزايدة فى المدن، إلا أن ظاهرة نمو المراكز الحضرية فى معظم البلدان النامية قد نشأت أساسًا بفعل عوامل الطرد؛ أى تدهور الأحوال المعيشية للسكان فى المناطق الريفية؛ مما دفع أعدادًا كبيرة للبحث عن فرص أفضل للحياة فى المدينة، وفى حالة مصر يمكن التمييز بين نوعين رئيسين من تيارات الهجرة الريفية، أولهما الشباب الذى يهاجر فى طلب العلم أو سعيًا وراء فرص

أفضل فى المدنية عبر النظام التعليمى أو الخدمة العسكرية.. أما التيار الثانى فهم أولئك الذين ضاقت بهم ظروف الحياة القاسية فى القرية، وهؤلاء يتكونون أساسًا من الفلاحين المعدومين والطبقات الأكثر فقرًا.

وجدير بالذكر أن المراكز الحضرية تقوم بدور المغناطيس الذى يجذب المهاجرين من الريف ليس فقط بسبب دوافع اقتصادية مثل ارتفاع الأجور، وإنما بدرجة كبيرة لدوافع نفسية واجتماعية.. مثل تلك الدوافع التى تتلخص فى محاولة الإفلات من واقع الحياة الريفية، والتمتع بالخدمات الطبية والتعليمية والثقافية والترويحية التى تتركز فى المدن الكبرى؛ لذا من الأهمية إدراك أن العواصم الحضرية الكبيرة كالقاهرة والإسكندرية والجيزة ومدن القناة هى مدن، تتميز بكونها المراكز الأساسية للإدارة والنشاطات السياسية والثقافية فى البلاد.

ثانيًا: التغيير فى البناء الثقافى:

صاحبت الإجراءات المادية تغييرات ثقافية مهمة انطلاقًا من أن التحرر الفكرى والاستقلال الثقافى دعامة من دعامات الاستقلال الوطنى، كما أنه يمهد الطريق أمام متطلبات التغيير، ويهيئ المناخ لزرع قيم ومعتقدات النظام الجديد لثورة يوليو ١٩٥٢م.

ففى مجال التعليم، سعت النخبة المصرية منذ قيام الثورة إلى القضاء على الازدواج التعليمى والثقافى الناجم عن وجود مدارس تعليم أجنبية خاصة يتلقى فيها أبناء الطبقات العليا قيما ولغة وثقافة تختلف عن تلك التى يتلقاها أبناء الطبقتين الوسطى والفقيرة، وما يترتب على ذلك من شعور الفئة الأولى بعدم الانتماء إلى المجتمع وثقافته، وبدأت النخبة فى محاولة تطبيق ديمقراطية التعليم وتعديل المضمون الاجتماعى للمعرفة لتتفق والتحول السياسى والأيديولوجى؛ خاصة فى أعقاب صدور قوانين يوليو الاشتراكية وإعلان الميثاق الوطنى.

وفى نطاق وسائل الاتصال الجماهيرى، زاد عدد المحطات الإذاعية من محطتين إلى إحدى عشرة محطة فيما ٥٢ ـ ١٩٧٠م وزادت عدد ساعات الإرسال الإذاعى من ١٥ إلى ١٧١,٥٠ ساعة يوميًّا فى الفترة نفسها، ودخل الإرسال التليفزيونى فى عام

١٩٦٠ وبلغت عدد ساعات إرساله فى أكتوبر ١٩٦٢م نحو تسعة عشر ساعة يوميًّا، وتم إنشاء وزارة للثقافة والإرشاد القومى عام ١٩٥٧، واعتمدت الدولة الأموال اللازمة لتمويل مشروع الألف كتاب وإصدار السلاسل الثقافية الشعبية بسعر رخيص، مثل "اخترنا لك" وسلسلة كتب سياسية واقتصادية، كما قامت الدولة بتطوير دار الكتب وإنشاء المكتبات الشعبية، وجهاز خاص للثقافة الجماهيرية، وشمل الاهتمام كذلك دور السينما والقوافل الثقافية والمسارح والفنون بأنواعها، كما أممت دور الصحف وقطاع السينما والمسرح.

وقد لعبت أدوات الاتصال على مختلف أنواعها دورًا مهمًّا فى نقل القيم والرموز الجديدة، وتقديم أنماط السلوك التى تدعم هذه القيم.

وكانت هذه الإجراءات من جانب النخبة الحاكمة تهدف إلى إيجاد ثقافة عامة مشتركة تقوم على العروبة والمساواة وقيم الإسلام.

والواقع أنه وجدت فى المجتمع المصرى قيم تقليدية وأخرى حديثة، تعايشتا معًا حيث دعم كل منهما الآخر أو دخلتا فى صراع متبادل، ومن القيم التقليدية روابط الأسرة والإسلام، ومن القيم الحديثة القومية العربية والديمقراطية والاشتراكية، وإن كانت جذور الأخيرة ليست قومية.

وإدراكا لأهمية الدين فى مصر كقوة اجتماعية كبرى، وتشكل اتجاهات الأفراد إزاء الحياة والسلطة والعلاقات الأسرية والأخلاق، فقد عملت النخبة المصرية على استخدام الدين الإسلامى وقيمه لدعم عملية التغيير، ولذا عمدت إلى استيعاب رجال الدين فى النظام التعليمى، وأدخلت إصلاحات على التعليم الدينى ومزجته بالعلمانية بهدف إضفاء الشرعية على النخبة وسياستها. وعلى عكس ما قام به "كمال أتاتورك" فى تركيا من فصل الدين عن الدولة، حاول عبد الناصر استخدام الدين للوفاء بحاجات التغيير، وشدد الرقابة على رجال الدين وأخضع كافة المؤسسات الدينية، وفى مقدمتها المساجد لوزارة الأوقاف، التى أنيط بها مهام النهوض بأحوال المساجد وجعلها أداة لتشكيل اتجاهات وسلوك الأفراد بما يتماشى

وأهداف النظام. ولا شك أن للمسجد أهمية قصوى لنظام، ينشد التغيير الشامل، وتعبئة جماهير ترتبط بالقيم الدينية ارتباطًا شديدًا لتحقيق التغيير المستهدف.

وعلى غرار ما فعله كمال أتاتورك، استخدم جمال عبد الناصر التاريخ لبعث الشعور الوطنى فى الآداب والدراما الشعبية والسينما والمسرح، واستعمل سيره كمصدر للفخر ورمزًا للوطنية، واستخدم عدوان عام ١٩٥٦م لدعم التجانس القومى، وأصبح عديد من قصص البطولة خلال الحرب جزءًا من النضال القومى فى التاريخ الرسمى المصرى، كما استخدم مفهوم العروبة لدعم الفخر الوطنى، وهدف بذلك إلى خلق الشخصية الوطنية وتنمية مشاعر الولاء القومى.

وقد أدت هذه الإجراءات المادية واللامادية التى اتخذتها النخبة المصرية إلى حدوث تحول فى نسق القيم والاتجاهات الرئيسية للمصريين.

فعلى سبيل المثال، التغيير الذى جرى فى اتجاه الأفراد إزاء قيمة الملكية الخاصة، كما أن هناك شواهد ميدانية على تغيير نمط العلاقات الأسرية من النمط التسلطى للأسرة الممتدة إلى نمط أكثر ديمقراطية؛ نتيجة لتغير الظروف الاقتصادية والهجرة من الريف إلى المدينة واشتغال المرأة، كما أن تطور المجتمع أدى إلى فقدان الأسرة بعضا من وظائفها السابقة، وأصبحت أكثر تخصصًا، وأضحى نشاطها مقصورًا على الإشباع العاطفى والاجتماعى.

وأكد النظام القائم ضرورة العمل الإنسانى المنتج لتحقيق أهداف المجتمع، باعتبار أن العمل شرف وحق وواجب وحياة، ورفض الحصول على المعرفة لذاتها وإنما يجب أن تؤدى وظيفة اقتصادية اجتماعية فى خدمة المجتمع وأهدافه.

وأدى تطبيق قوانين الإصلاح الزراعى إلى تخفيف حدة الشعور بالاغتراب لدى الفلاحين فى الريف وإشاعة جو من الاستقرار، وأصبح بينهم وبين النظام الجديد روابط عاطفية ويشكلون مصدر تأييد له، ونما لديهم شعور بالكرامة وميل نحو العمل الايجابى والاستفادة من الأجهزة الخدمية، وكانت المحصلة النهائية لذلك هو حدوث تغيير قيمى بالنسبة للحرية والمساواة والخضوع للسلطة التقليدية.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الإجراءات لم تؤد إلى حدوث تحول جذرى فى قيم واتجاهات المجتمع المصرى.. ولعل هذا يعود إلى عدة عوامل، منها:

❖ سيادة الأمية بمعناها الثقافى والتعليمى، والتى رغم كل الجهود التى بذلت للقضاء عليها.. فإن نسبة الأميين سجلت ٧٠.٥ ٪ عام ١٩٦٠م من إجمالى الشعب المصرى، ويزيد من تفاقم حدة الأمية فى المجتمع عدم كفاية الفرص المتاحة لاستيعاب كل الأطفال فى سن الإلزام، وتسرب نسبة كبيرة من التلاميذ قبل استكمال المرحلة الابتدائية.

ولذا.. فإن الأمية لعبت دورًا سلبيًّا إزاء كل الإجراءات، التى اتخذت لتغيير وجه المجتمع المصرى.

سيادة الأفكار القدرية والغيبية خاصة فى الريف؛ إذ تشير إحدى الدراسات إلى أن الفلاحين يشعرون أن الظروف لا يمكن السيطرة عليها، وأن البيئات الاجتماعية مليئة بقوى غير معلومة، ويتردد الفلاحون فى القيام بمبادرات شخصية، ويميلون إلى ترك غيرهم يتخذ لهم القرارات، ويقبل الفرد ما رسمه الله له.

وكانت المحصلة النهائية للعوامل الدافعة للتغيير وتلك المعوقة له أن القيم السياسية التقليدية وجدت فى صفوف المصريين من يعبر عنها ويؤمن بها، وأن الثقافة السياسية الراهنة تحتضن عناصر حديثة، بعبارة أخرى.. إن التغيير الثقافى الذى أحدثته ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م كان ذا طبيعة تراكمية، مؤداها استمرار القديم بدرجة أو بأخرى مع إضافة الجديد إليه، وليس ذا طبيعة إحلالية يعنى تلاشى المكونات الثقافية القائمة، وظهور مكونات جديدة بدلاً منها.

الخاتمـــة

تتجسد الأهمية البالغة لثورة الثالث والعشرين من يوليو عام ١٩٥٢م فى إنها كانت تمثل نقطة انقطاع حاسمة فى تاريخ مصر، فهذا اليوم كان بداية لعملية تغيير طويلة وجذرية ؛ لإعادة تشكيل خريطة الحياة على ضفاف نهر النيل الخالد.

هذا التغيير الاجتماعى الذى شهده المجتمع المصرى أخذ أشكالاً متعددة، ولم يتم دفعة واحدة، وإنما عبر مراحل مختلفة، تباينت طبقًا لاختلاف الظروف الموضوعية، وتصور النخبة الحاكمة ووعيها بضرورة التغيير وأساليب تحقيقه.

ومن هنا كان طرح الثورة المصرية لصياغات جديدة للتغيير، تقوم على أساس أسبقية الحركة على الفكر، ومن خلال منهج واقعى يستند إلى التجربة والخطأ والتدرج والسلمية واللاعنف.

وقد بدأت النخبة المصرية بعد ١٩٥٢م عملية التغيير، وهى لا تملك إطارًا أيديولوجيا يحدد خطواتها، وليس لديها منهج يرسم خطاها، ولم يتوافر لها سوى المبادئ الستة الشهيرة كإطار عام، ولكن هذا القصور لم يقف حجر عثرة أمام استمرار التغيير الاجتماعى وشموله لجميع جوانب المجتمع وامتداده ؛ ليتضمن الهياكل والأبنية، بالإضافة إلى الأشخاص الفاعلة فيه.

وكانت أولى خطوات التغيير هى إزاحة نخبة كبار الملاك والرأسماليين وتغيير بنية النخبة ؛ حيث إن الأوضاع فى المجتمع فى ظل سيطرة النخبة القديمة وصلت إلى درجة من التفاقم جعلت التغيير مسألة حتمية، وتولت زمام الأمور نخبة الضباط الأحرار.. هذه النخبة الجديدة التى توافرت لها مجموعة من السمات، جعلتها على اختلاف تام وكلى فى توجهاتها السياسية والاجتماعية عن سابقتها، ومن هذه الخصائص ما يلي:

أولاً: تشابه الأصل الاجتماعى والانتماء الطبقى للنخبة الجديدة؛ حيث توضح دراسة ديكميجان أنه من بين إجمالى عدد أشخاص النخبة فى الفترة من ٥٢ ـ ١٩٦٨م، وجد أن ٤٢ منهم ينتمون إلى الطبقة العليا أو الشريحة العليا للطبقة المتوسطة على الأقل، وأن ستين آخرين لديهم خلفية الطبقة المتوسطة، وثمانية ينحدرون من أصول الطبقة الدنيا.. وبالتالى لعب هذا العنصر مع عناصر أخرى دورًا فى تحديد اتجاه التغيير الاجتماعى للنخبة الجديدة.

ثانيًا: هيمنة النمط العسكرى على النخبة؛ حيث شكل الجيش المصدر الرئيسى لمناصب رئيس الجمهورية ونوابه ورئيس الوزراء والوزارات الرئيسية.

هذه الهيمنة ظهرت أثرها الواضحة فى زيادة عدد العسكريين بالنسبة لإجمالى النخبة فى أوقات الأزمات والصراعات، كما أنها لم تحل دون الاستعانة بالمدنيين فى المجالات التكنولوجية، مادام لا يشكلون مصدر خطر على النخبة.

ثالثًا: تجانس ظروف التنشئة السياسية؛ حيث كان معظم أعضاء النخبة كانوا عرضة لظروف تنشئة متشابهة، وعرضة للتأثر بالتيارات الوطنية المختلفة التى سادت الساحة المصرية خلال الثلاثينيات والأربعينيات من هذا القرن، والتى تراوحت ما بين التيار الليبرالى والاشتراكى والسلفى الإسلامى، وكانت فى مجملها تدعو إلى تحقيق الاستقلال الوطنى السياسى والاقتصادى، وكذلك تضافرت الظروف كلها لتجعل أعضاء النخبة يشعرون بالاغتراب والإحباط والحاجة الملحة للتغيير.

رابعًا: إن هناك درجة من الحراك بين مستويات النخبة العليا والدنيا، تجلت مظاهرها فى وجود درجة من التنافس السلمى داخل النخبة وعدم شيوع أساليب التصفية الجسدية والعنيفة، وتنقل الشخصيات الرئيسية فى النخبة بين مراكز القوة الحقيقية والشكلية.

ومن مظاهر الحراك أيضًا تزايد حجم النخبة خلال الفترة موضع البحث، ودخول عناصر جديدة إليها، وتعدد مصادر التجنيد للنخبة؛ إذ شكلت المؤسسة العسكرية وكليات الهندسة والجامعة والجهاز الإدراى أهم هذه المصادر.

خامسًا: إن كارزما الرئيس جمال عبد الناصر لعبت دورًا رئيسيًّا خاصة بعد عام ١٩٥٥م فى تماسك النخبة، وزيادة طاقة النسق السياسى المصرى على امتصاص ضغوط وطلبات الجماعات الجديدة كمصدر للشرعية.

وبعد أن استقرت السلطة فى يد النخبة الجديدة، بدأت عملية هدم أركان النظام القائم ومؤسساته، انطلاقًا من رفض كل أبعاده ليس فقط لتبرير التغيير ولكن لدعم قيم ومؤسسات النظام المستهدف ، ففى المجال السياسى ألغى النظام الملكى ودستور ١٩٢٣م وحلت الأحزاب، وأعلنت الجمهورية، وتبنت النخبة الجديدة صيغة تحالف قوى الشعب العامل، ورفضت تعدد الأحزاب والديمقراطية بالمفهوم الغربى، وصدرت القوانين المتتالية الرامية إلى تحقيق مشاركة القوى السياسية صاحبة المصلحة فى التغيير.

وفى المجال الاقتصادى، سعت النخبة إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادى باعتباره جوهر الاستقلال الوطنى، ورفع شعار التنمية المستقلة والاعتماد على الذات وتحقيق تنويع الاقتصاد القومى، ومن هنا كانت قوانين الإصلاح الزراعى والتمصير والتأميم والتخطيط وإنشاء القطاع العام كحلقات متصلة، تستهدف وضع الأسس الضرورية للانطلاق نحو التغيير الشامل، وفى الميادين الاجتماعية والثقافية صدرت الإجراءات والقوانين اللازمة لدعم الحراك الاجتماعى وإعادة توزيع الدخل والثروة والتوسع فى التعليم، والسعى إلى تحقيق قدر من العدالة بين الطبقات المختلفة وإتاحة الفرص أمام جميع أفراد المجتمع للعمل والكسب، واستخدام الوسائل المختلفة كالمدرسة ووسائل الاتصال الجماهيرى والمسجد والجيش لإرساء ودعم قيم ورموز النظام الجديد، من خلال عملية انتقاء واعية للتاريخ لدعم توجهات النظام، وتحقيق الاستقلال الفكرى دون الانعزال عن أبواب المعارف الإنسانية.

وقد أدت كل هذه الإجراءات والقوانين فى التحليل الأخير إلى إعادة صياغة للهياكل الأساسية للمجتمع وتبديل وظائفها وتحقيق نقلة نوعية للمجتمع المصرى من مجتمع زراعى متخلف إلى بدايات مجتمع صناعى.

والواقع أن هناك عددًا من السمات، تتصف بها التجربة المصرية فى التغيير، منها:

أولاً: ثورية التغيير فلم يتم فى إطار النظم والقوانين القائمة، وإن كان قد تم على مراحل تغيرت خلالها هياكل المجتمع ووظائفها بالإضافة إلى التغيير فى بنية النخبة والشعارات والأهداف والرموز والقيم التى يسعى النظام إلى تحقيقها.

ثانيًا: شمول التغيير لجميع الأبنية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، وكان كميا بقدر ما كان كيفيا.

ثالثًا: إن كل التغييرات التى شهدها المجتمع المصرى تمت بأقل قدر من العنف إذا ما قورنت بتجارب عديدة فى البلدان المتقدمة والنامية، وتشير الدراسات إلى تناقص حوادث العنف كلما زادت درجة استقرار النظام، فقد سجلت أعمال العنف والإكراه ٢٨ واقعة عام ١٩٥٣م، وواقعتين عام ١٩٥٥، وشهدت الفترة من ٥٧ ـ ١٩٦٦م خمسة عشر واقعة من وقائع العنف الشعبى والحكومى.

رابعًا: إن التغيير الاجتماعى الذى شهده المجتمع المصرى اتسم بالسرعة فى الجوانب المادية، وعكس نفسه فى عدد من المؤشرات التى يمكن قياسها، مثل: زيادة الدخل الفردى والأسرى، والإنفاق غير المباشر على الخدمات الاجتماعية وارتفاع معدل الحراك الاجتماعى والمهنى، والتوسع فى التعليم، وازدياد معدل الهجرة من الريف إلى المدينة.... إلخ.

خامسًا: إن الجوانب اللامادية للتغيير لم تشهد معدل التغيير السريع نفسه الذى حدث فى الجوانب المادية، وهو ما يعود بالدرجة الأولى إلى طبيعة التغيير فى هذه المجالات الذى يتسم بالبطء وصعوبة قابليته للقياس.

سادسًا: إن هناك عددًا من العوامل التى حالت دون تحقيق تغيير جذرى شامل كما تصورته النخبة المصرية. وفى مقدمة هذه العوامل:

❖ غياب استراتيجية متكاملة للتغيير منذ بداية تولى النخبة زمام الأمور، وهو ما أدى أحيانا إلى تناقض سياسات التغيير، وصعوبة تحقيق حشد جماهيرى بشكل مؤثر وراء هذه الاستراتيجية.

❖ إخفاق النظام فى تحويل الكم الجماهيرى الهائل الذى فتحت أمامه أبواب الحياة الإنسانية إلى كيف مؤثر فعال، فرغم رفض النخبة المصرية للديمقراطية الليبرالية.. إلا إنها رفضت فى الوقت نفسه تنظيم الجماهير بشكل واسع وفعال؛ مما أدى إلى عدم تقديم الجماهير كل إمكانياتها للبناء الجديد، وعدم استفادتها الكاملة من الإجراءات التى أمنت لها سلسلة من المكاسب.

❖ التحديات الخارجية التى واجهتها التجربة المصرية، والتى أدت إلى زيادة معدل الإنفاق العسكرى وتحويل جانب كبير من موارد المجتمع لمواجهة هذه التحديات، فلقد كان سعى النظام الجديد لإرساء معالم مشروع حضارى للمجتمع المصرى متعارضًا مع أهداف القوى الكبرى، والتى رأت فيه تهديدًا لمصالحها الاستراتيجية، وتكررت مع عبد الناصر القصة التى جرت مع تجربة محمد على، وتآمرت عليه القوى الكبرى لضربه وإجهاض هذا المشروع.

❖ سيادة الأمية الثقافية والقيم والمعتقدات القدرية المقاومة لعملية التغيير.

❖ أن الظروف الموضوعية لمجتمع ما هى التى تحتم التغيير، وأن دور النخبة يعد العامل الوسيط بين الظروف الموضوعية والتغيير، بهذا المفهوم.. فإن دور النخبة إما أن يكون مسهلا أو معوقا لدرجة التغير ومعدله.

والواقع أن دور النخبة هذه يتوقف على عدد من العوامل، بعضها يرتبط بالنخبة ذاتها والبعض الأخر يتعلق ببيئة النخبة.

أولاً العوامل المتعلقة بالنخبة ذاتها :

مدى تماسك النخبة: فقد كان الصراع بين أعضاء النخبة فى المجتمع المصرى خلال الفترة من ٥٢ ـ ١٩٥٤م سببًا رئيسيًّا فى تأجيل الاهتمام بقضية التغيير، وكذلك الصراع بين عبد الناصر وعامر.

ومن ناحية أخرى.. فإن سيطرة كارزما عبد الناصر على النخبة اعتبارًا من عام ١٩٥٥م كانت من عومل التماسك للنخبة، وفى الوقت نفسه شكلت اتجاهات عبد الناصر صورة التغيير داخل المجتمع، إذا مكنته ملكاته الذاتية والرابطة الكارزمية

مع الجماهير المصرية من تخطى كل المؤسسات والأشخاص والظروف، ورسم شكل التغيير لصالح الجماهير العريضة.

❖ مدى إدراك النخبة ووعيها بقضية التخلف وكيفية القضاء عليه؛ إذ إن عدم قدرة النخبة على بلورة إرادة التغيير ونقلها للجماهير كان سببًا رئيسيًّا فى إخفاق تجارب التغيير فى بلدان العالم الثالث، رغم أن العوامل الخارجية قد لعبت دورًا رئيسيًّا فى عرقلة بعض تجارب التغيير، ومنها التجربة المصرية بعد ١٩٥٢م.

❖ الخلفية الاجتماعية والتعليمية للنخبة؛ إذ يلعب هذا العامل مع العوامل الأخرى دورًا فى تحديد إتجاه التغيير لدى النخبة ومدى انحيازها إلى طبقات معينة، ولعل فى انتماء النخبة المصرية للطبقات المتوسطة والدنيا وانحياز كارزما عبد الناصر للجماهير الشعبية المثال الواضح على ذلك.

❖ نمط النخبة حيث يلعب العسكريين دورًا مهمًّا فى إدخال أنماط معينة للتغيير الاجتماعى، تتلاءم وطبيعة العسكريين فى بلدان العالم الثالث، ومنها مصر.

ثانيًا العوامل المتعلقة ببيئة النخبة، وتشمل :

❖ الوزن النسبى للنخبة فى علاقاتها بالنخب المضادة فى المجتمع ومدى سيطرتها على وسائل القوة داخله ، ولعله من الواضح إلى أى مدى كانت سيطرة العسكريين فى مصر على السلطة منذ يوليو ١٩٥٢م، وامتلاكهم لجميع وسائل الإكراه المادى والمعنوى، التى مكنتهم من تقليص قوة ونفوذ القوى المناوئة لهم.

❖ يؤدى سيادة السلطة التنفيذية على بقية السلطات فى المجتمعات وطغيان المركزية على مؤسساتها إلى التأثير على شكل التغيير ومعدله، وكذلك الأمر بالنسبة لتجانس العناصر المكونة للمجتمع عرقيًا وبشريًا ولغويًا.

❖ الثقافة السياسية السائدة فى المجتمع، ومدى التجانس بينها وبين قيم ومعتقدات استراتيجية التغيير والخبرة التاريخية للنخبة وتجانسها مع الجماهير تلعب دورًا لا ينكر فى ضبط اتجاه التغيير وسرعته.

كل هذه العوامل المحددة لدور النخبة يقتصر تأثيرها على بيان اتجاه التغيير ومعدله.. أما طبيعة التغيير، فترتبط بظروف المجتمع ومدى تطوره.

المراجـــع

أولاً: المصادر الأولية:

١ - الميثاق الوطني، الهيئة العامة للاستعلامات، وزارة الثقافة والإعلام د.ت.

٢ - مجموعة خطب وتصريحات الرئيس جمال عبد الناصر ٥٦ ـ ١٩٥٩ م سلسلة "اخترنا لك"، الهيئة العامة للاستعلامات د.ت.

٣ - مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر، فبراير ١٩٦، يناير ١٩٦١م، مصلحة الاستعلامات، القاهرة د.ت.

٤ - مجموعة خطب وتصريحات جمال عبد الناصر فبراير ١٩٦٢، يونيو ١٩٦٤م مصلحة الاستعلامات، القاهرة د.ت .

٥ - فلسفة الثورة ، الدار القومية، القاهرة د.ت.

٦ - قانون الاتحاد الاشتراكي العربي، الدار القومية، القاهرة د.ت.

٧ - الكتاب الإحصائي السنوي لجمهورية مصر العربية ٥٢ ـ ١٩٦٧، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة أكتوبر ١٩٧٧م.

ثانيًا: مراجع باللغة العربية:

أ ـ كتـــب :

١ - إبراهيم كروان: تحليل لأسباب الانهيار فى الثورة والتغيير الاجتماعي، ربع قرن بعد ٢٣ يوليو ١٩٥٢، السيد ياسين، مركز الدراسات السياسية، الأهرام القاهرة ١٩٧٧م.

٢ - أحمد أبو زيد (د.): البناء الاجتماعي، الجزء الثاني، الدار القومية القاهرة ١٩٦٩م.

٣ - ـــــــــــــــ: البناء الاجتماعي، الجزء الأول، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٥م.

٤ - أحمد الخشاب (د.): التغير الاجتماعي، الهيئة العامة للتأليف والنشر القاهرة ١٩٧١م.

٥ - ـــــــــــــــ: دراسات أنثروبولوجية، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٠م.

٦ - أحمد حمروش: قصة ثورة ٢٣ يوليو، مصر والعسكريون، الجزء الأول، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٧٤م.

٧ - ـــــــــــــــ: قصة ثورة ٢٣ يوليو، مجتمع جمال عبد الناصر، الجزء الثاني، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت ١٩٧٥م.

٨ - أسامة الغزالي حرب: المشاركة السياسية في الثورة والتغيير الاجتماعي، ربع قرن بعد ٢٣ يوليو ١٩٥٢، السيد ياسين، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام ١٩٧٧.

٩ - إكرام بدر الدين (د.): تصور المؤسسات السياسية، د. علي الدين هلال وآخرون، تجربة الديمقراطية في مصر ٧٠ ـ ١٩٨١ المركز العربي للبحث والنشر، القاهرة ١٩٨٢م.

١٠ - السيد عبد المطلب غانم (د.): دراسة في التنمية السياسية، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة ١٩٨١م.

١١ - السيد محمد بدوي (د.): التطور في الحياة والمجتمع، مؤسسة الثقافة الجامعية ـ القاهرة ١٩٦٦.

١٢ - السيد محمد الحسيني (د.) وآخرون: دراسات في التنمية الاجتماعية، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٣م.

١٣ - السيد ياسين: البناء الاجتماعي والممارسة الديمقراطية لدى سيد مرعي وآخرين، الديمقراطية في مصر، ربع قرن بعد ثورة يوليو، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية الأهرام، القاهرة ١٩٧٧.

١٤ - اليزرئيري: في المجتمع العربي ـ إعداد مركز الضباط العرب في الشئون السياسية العربية والمعلومات بالهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة د . ت.

١٥ - أنيس صايغ (د.): في مفهوم الزعامات السياسية من فيصل الأول إلي جمال عبد الناصر، بيروت، منشورات جريدة المحرر المكتبة العصرية ١٩٦٥م.

١٦ - اليا حربي : من يحكم لبنان، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٧٢ م.

١٧ - باتريك أوبريان : ثورة النظام الاقتصادية في مصر، من المشروعات الخاصة إلي الاشتراكية، تعريب وتعليق خيري حماد الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر القاهرة ١٩٧٠م.

١٨ - بطرس غالي (د.)، محمود خيري عيسي (د.): المدخل في علم السياسة الطبعة الرابعة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٧١م.

١٩ - بوتو مور: النخبة والمجتمع، ترجمة جورج حجا، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٧٢م.

٢٠ - بيرسي كوهن: النظرية الاجتماعية الحديثة، ترجمة د. عادل مختار الهواري، دار فينوس للطباعة والنشر، طبعة أولي، القاهرة ١٩٧٧م.

٢١ - جاستون بوتول : تاريخ علم الاجتماع، دار المعارف، القاهرة ١٩٦٤م.

٢٢ - جمال حمدان(د.): شخصية مصر، دراسة في عبقرية المكان، دار الهلال، القاهرة ١٩٦٧م.

٢٣ - جمال مجدي حسنين (د.): ثورة ٢٣ يوليو ولعبة التوازن الطبقي، دار الثقافة الجديدة، القاهرة ١٩٧٨م.

٢٤ - جورج فوشيه : جمال عبد الناصر في طريق الوحدة والبناء، تعريب نجدة هاجر وسعيد الغز، منشورات المكتب التجاري بيروت ١٩٦١ م.

٢٥ - حامد ربيع(د.): من يحكم في تل أبيب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٧٥م.

٢٦ - راشد البراوي (د.): الطبقة الاقتصادية للثورة من الناحيتين النظرية والعملية، مكتبة نهضة الشرق المصرية، القاهرة ١٩٥٥م.

٢٧ - رفعت المحجوب (د.): الاشتراكية العربية، دراسة للتحول الاشتراكي في مصر، دار الشعب، القاهرة د . ت.

٢٨ - روبرت مايرو: الاقتصاد المصري ٥٢ ـ ١٩٧٢ ، ترجمة د. صليب بطرس ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٦ م.

٢٩ - سعد الدين إبراهيم (د.): نحو نظرية سسيولوجية للتنمية في العالم الثالث المؤتمر السنوي الثاني للاقتصاديين المصريين ٢٤ ـ ٢٦ مارس، القاهرة ١٩٧٧م.

٣٠ - ـــــــــــــ: المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية، في مصر، ربع قرن بعد ٢٣ يوليو، سيد مرعي وآخرون، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة ١٩٧٧ م.

٣١ - سليمان الطماوي (د.): الوجيز في الحكم والإدارة، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٦٢ م.

٣٢ - ـــــــــــــ: ثورة ٢٣ يوليو بين ثورات العالم، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٦٤م.

٣٣ - سيد مرعي: أوراق سياسية من القرية إلي الإصلاح، الجزء الأول، المكتب المصري الحديث، القاهرة ١٩٧٦م.

٣٤ - طارق البشري: الحركة السياسية في مصر ٤٥ ـ ١٩٥٢، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٢ م.

٣٥ - عبد الباسط حسن (د.): أصول البحث الاجتماعي، مطبعة لجنة البيان العربي، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٦٣م.

٣٦ - ـــــــــــــ: التنمية الاجتماعية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٧٠م.

٣٧ - عبد الباسط عبد المعطي (د.): الصراع الطبقي في القرية المصرية، دار الثقافة الجديدة، القاهرة ١٩٧٧م.

٣٨ - عبد الرحمن الرافعي: مدخل لدراسة ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، النهضة المصرية، القاهرة ١٩٥٧م.

٣٩ - ـــــــــــــ: مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، النهضة المصرية، القاهرة ١٩٦٤م.

٤٠ - عبد اللطيف البغدادي: مذكرات، الجزء الأول، المكتب المصري الحديث، القاهرة ١٩٧٧م.

٤١ - عبد العظيم رمضان (د.): الصراع الاجتماعي والسياسي في مصر منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ إلى نهاية أزمة مارس ١٩٥٤م، روزاليوسف، القاهرة ١٩٧٥م.

٤٢ - ـــــــــــــ: تطور الحركة الوطنية ٣٧ ـ ١٩٤٥، الوطن العربي، بيروت ١٩٧٣م.

٤٣ - عبد النبي الطوخي: تحليل التغييرات في خصائص القوي العاملة في مصر ٤٧ ـ ١٩٧٤، المؤتمر العلمي الثالث للاقتصاديين المصريين ٢٣ ـ ٢٥ مارس، القاهرة ١٩٧٨م.

٤٤ - علي الدين هلال (د.): محاضرات في التنمية السياسية، ألقيت علي طلبة كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة ٧٤ ـ ١٩٧٥م.

٤٥ - ـــــــــــــ وآخرون: المشكلة السياسية في مصر والتحول إلى تعدد الأحزاب تجربة الديمقراطية في مصر ٧٠ ـ ١٩٨م، المركز العربي للبحث والنشر، القاهرة ١٩٨٢م.

٤٦ - علي الجرتلي (د.): خمسة وعشرون عاما، دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية في مصر ٥٢ ـ ١٩٧٧، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٧م.

٤٧ - علي صبري : سنوات التحول الاشتراكي وتقييم الخطة الخمسية الأولى، دار المعارف، القاهرة د . ت.

٤٨ - عمرو محي الدين (د.): التخلف والتنمية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ١٩٧٥م.

٤٩ - فاروق يوسف احمد (د.): دراسات في الاجتماع السياسي، القوة والقيادة الجزء الأول، محاضرات ألقيت علي طلبة كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة ٧٣ ـ ١٩٧٤م.

٥٠ - ـــــــــــــ: دراسات في الاجتماع السياسي، القوة السياسية مكتبة عين شمس، القاهرة ١٩٧٩م.

٥١ - فاروق يوسف أحمد (د.): الثورة والتغيير السياسي في مصر، مكتبة عين شمس، الطبعة الثانية، القاهرة ١٩٨١م.

٥٢ - فتحي عبد الفتاح: القرية المعاصرة بين الإصلاح والثورة ٥٢ ـ ١٩٧٠ دار الثقافة الجديدة، القاهرة ١٩٧٥م.

٥٣ - فؤاد مطر: حوار مع محمد حسنين هيكل، دار القضايا ـ بيروت ١٩٧٥م.

٥٤ - كمال المنوفي (د.): الثقافة السياسية المتغيرة في القرية المصرية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام القاهرة ١٩٧٩م.

٥٥ - كريمة كريم (د.): توزيع الدخل بين الحضر والريف في مصر ٥٢ ـ ١٩٧٥ المؤتمر العلمي السنوي الثالث للاقتصاديين المصريين ٢٣ ـ ٢٥ مارس، القاهرة ١٩٧٨م.

٥٦ - لبيب شقير (د.): التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية القاهرة ١٩٦٢م.

٥٧ - ماكفير ويبرج: المجتمع، الجزء الثالث، ترجمة د. سمير نعيم احمد، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٧١م.

٥٨ - محمد الجوهري (د.): البناء الطبقي في المجتمع المصري، القرية في الدول النامية، د. السيد الحسينى وآخرين، الطبعة الثانية، دار المعارف ـ القاهرة ١٩٧م.

٥٩ - محمد فتح الله الخطيب (د.): مناقشات الندوة الأولي عن المشكلات الإنمائية في الوطن العربي ٢٤ ـ ٢٦ يناير، القاهرة ١٩٧٨م.

٦٠ - محمد محمود الصياد (د.): الموارد الاقتصادية للجمهورية العربية المتحدة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٦٦م.

٦١ - محمود عبد الفضيل (د.): التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري ٥٢ ـ ١٩٧٠ دراسة في تطور المسألة الزراعية، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٨م.

٦٢ - محمود عودة (د.): القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة ١٩٦٤م.

٦٣ - محمود متولي (د.): الاتحاد الاشتراكي وعاء الديمقراطية، النهضة المصرية، القاهرة ١٩٦٤م.

٦٤ - مصطفي الخشاب (د.): علم الاجتماع ومدارسه، الكتاب الثاني، دار البيان العربي، القاهرة ١٩٦٥م.

٦٥ - ـــــــــــــ: الاجتماع الحضري، مطبعة الرسالة، القاهرة ١٩٦٨م.

٦٦ - مصطفي الخشاب (د.): دراسة المجتمع، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٦٧م.

٦٧ - مصطفي الخشاب (د.) وآخرون: أصول علم الاجتماع، الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٧٦م.

٦٨ - نزيه نصيف الأيوبي (د.): سياسة التعليم في مصر، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة ١٩٧٨م.

٦٩ - وفيق أشرف حسونة: معوقات التنمية الريفية في العالم العربي، وكيفية التغلب عليها، الحلقة الدراسية العربية، التخطيط للتنمية الريفية، الإسكندرية، مايو ١٩٧٠م.

٧٠ - ويلتون توين: ناصر العرب، البحث عن الكرامة، ترجمة لجنة من الأساتذة الجامعيين، المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت ١٩٦٧م.

ب ـ دوريات :

١ - أسعد عبد الرحمن (د.): ظاهرة الانقلابات العسكرية في ضوء نظرية النسق، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الأول، كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الكويت، أبريل ١٩٧٧ م.

٢ - بشير العريضي (د.): دور الجيش في عملية التنمية السياسية، السياسة الدولية، العدد (١٣) القاهرة : يوليو ١٩٦٨م.

٣ - تيسير الناشف: النخبة السياسية في المجتمع العربي الفلسطيني. مجلة شئون فلسطينية، العدد (٤٨)، أغسطس ١٩٧٥م.

٤ - زكي نجيب محمود (د.): إرادة التغيير، مجلة الفكر المعاصر، العدد الخامس القاهرة، يوليو ١٩٦٥م.

٥ - سيد عريس (د.): علم الاجتماع في بلد اشتراكي، مجلة الطليعة، عدد ٢١، مطابع الأهرام، القاهرة، ديسمبر ١٩٧٠م.

٦ - عبد الهادي الجوهري (د.): المشاركة الشعبية والتنمية، مجلة تنمية المجتمع العدد ٤، يوليو/ أغسطس ١٩٧٧م.

٧ - عبد الملك عودة (د.): القوات المسلحة والثورات الأفريقية، السياسة الدولية العدد ٤، أبريل ١٩٦٦م.

٨ - عدلي سليمان: التنمية الريفية والمشاركة الشعبية، مجلة تنمية المجتمع، العدد، يوليو/ أغسطس ١٩٧٧م.

٩ - فؤاد مرسي (د.): الناصرية: النظرية والتطبيق، مجلة الطليعة، القاهرة، سبتمبر ١٩٧١م.

١٠ - ميشيل كامل: حول اتجاهات الصراع الطبقي في الريف، مجلة الطليعة، القاهرة، سبتمبر ١٩٦٦م.

ثالثًا: مراجع باللغة الأجنبية:

– BOOKS :

1- Almond , G . A & B . Powell Comparative Politics : Adevelopmental Approach (Boston , Little , Brown , 1966) .

2.---------- Politics and social change in third world countries (N.Y, John Wiley and sons, 1973) .

3- Amin. ,G.A., Urbanization and economic development in the Arab world, (Beruit, Beruit Arab University, 1972).

4- Bachrach. ,P. The theory of democratic elitism (London, University of London Press ltd, 1970).

5- Barawy , R (dr), Economic Development in the United Arab Republic (Egypt) (the Anglo Egyptian bookshop, Cairo, 1970) .

6- Beals. ,L.R , An introduction to anthropology , 3rd edition (the Macmillan Company , New York, 1965) .

7- Berger ., Moore , the Arab world today (Double day Company inc , New York , 1964) .

8- Bertrand., A.L., Basic Sociology – an introduction to theory and methods , (Meredith Publishing Company , New York , 1967) .

9- Borthuick ., B.M., Comparative Politics of the Middle East-an introduction (Prentice-Hall . Englewood Cliffs , 1980) .

10- Bottomore., T.B., elites and society (New York , Basic Books, 1964).

11- Brewer., G.&R.P. Bumr, Political . Development and Change (N.Y. the free Press , 1975) .

12- Caser., L.A & B. Rosenberg, Sociological theory (the Macmillan Company, 2nd edition, N.Y, 1961) .

13- Clark., R . Development and Instability (N.Y, Teddry Den, Press, 1974) .

14- Cohan., A.S., Theories of revolution (London, Nelson, 1975) .

15- Cohman., J.W.&A. Baskaff, Sociology and history, Theory and research (the Free Press of Glencoe , Collier-Macmillan ltd, London, 1964) .

16- Colman., The political system of developing areas (in) Almond & Colman (eds); the politics of developing areas (U.S.A. Princeton University Press, 1970) .

17- Dawisha., A.I., Egypt in the Arab world, the elements of foreign policy (London, the Macmillan Press,1976).

18- Dekmajian, R., Egypt under Nasser, A study in political dynamics (University of London Press, 1971) .

19- Dessouki., A.E., The political context of income distribution, issue in Egypt, unpublished paper- Luxor Conference 22-23 January , 1979.

20- Beutsh. K., The analysis of international relations 2nd edition (Prentice –Hall Inc, Englewood, N.J, 1978).

21- Dodd., C.H., political development (London, the Macmillan Press ltd , 1972).

22- Davies ., L. Social mobility and political change (London, Macmillan Company Ltd 1970) .

23- Buncan., A Duncan dictionary of sociology, (Routlege & Kegan Paul, London, 1968) .
24- Etzioni., A & Eva Etzioni., Social Change (New York, Basic Books Inc, 1964).
25- Fairchild. ,H.P., Dictionary of sociology & related science (Little. Field, Adams & Co. New York , 1959) .
26- Finer., S., The man on horse, the role of military in politics (London-Pall Male press, 1962) .
27- Finkle., J & R. Gable, Political development and social change (New York, John Wiley and Sons Inc 1971) .
28- Flower., R., Napoleon to Nasser, the study of modern Egypt (London, Tom Stacey ,1972) .
29- Geraint., P . Political Elites (London, George Allen & Unwin Ltd, 1971) .
30- Goodpaster., A.J., Educational aspects of civil-milltary (in) Andrew Goodpaster, Civil-milltary relations (Washington, D.C. American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1977) .
31- Guralink., D.B. Websteres new dictionary of the American language, 2nd Concise Edition (Cleveland & New York, William Collins & World Publishing Co, Inc, 1975) .
32- Hadd., G., Revolutions and military role in the middle east, the Arab states, part II (N.Y., Robert Speller and Sons, 1973) .
33- Halpen., M., The politics of social change in the middle east and North Africa (Princeton N.J. Princeton University Press, 1970) .
34- Hansen., B & G. Marzouk, Development and economic policy in the U.A.R (Egypt)(Amsterdam, North Holland Publishing Company . 1965) .
35- Heager., G. The politics of underdevelopment (New York, St Martin's Press, Inc, 1974) .
36- Helio., J. Political development, a general theory and Alatin American case study (U.S.A Haper and Row Publishers, 1973) .

37- Hoselitz., B.F., Sociological factors in economic development (Clencoe : The Free Press, 1960) .
38- Hudson., M., Arab politics – the rearch for legitimacy (New Haven, Yale University Press, 1977).
39- Huntington., S., Political order in changing societies (Bomby, Vokiles,1975).
40- Ibrahim., Saad Eldin, Egyptian income distribution research project, social mobility and income distribution, preliminary paper, Luxor conference, 22-23 January, 1979 .
41- Inkeles, A., What is sociology ? (Englewood Cliffs, N.J. Prentice – Hall, 1964).
42- Issawl, Ch., Egypt in revolution, a economic survey (London, Oxford University Press, 1954).
43- Johnson, J., The role of military in under developed countries, (Princeton University Press, New Jersey, 1962).
44- Kerr., M. Egypt under Nasser (N.Y. Headline Series Foreign Policy Association, 1963).
45- Kingsly., D, Human society, 2nd edition (Macmillan Company, New York, 1967).
46- Koenig., S. Sociology – an introduction to the science of society (Barmes and Noble, New York ., 1964).
47- Lacouteur., J. Nasser (New York. Knopt., 1974) .
48- & Simone Lacouteur., Egypt in transition (London Merthrien & Company Ltd , 1958) .
49- Lasswell., H., Politics who gets what, when and how (Clevel and New York, Meridian Books, 1958) .
50- Lenzowiski., G., Some reflections on the study of elite (in) Lenzowiski., (ed) political elites in the middle east (Washington D.C. American Enterprise Institute for Public Policy Research., 1975).
51- Lerner., D., The passing of traditional society (Glencoe : The Free Press, 1958).
52- Lipset., S.M., Political man (London, Mercury Books. 1964) .

53- Looms., Ch & Zomok Looms, Modern social theories (B. Van Nostrand Company Inc ,N.Y, London, 1965).
54- Lundbery., G.A & Others. Sociology (Harper and Row Brothers. 3rd edition, New York, 1963).
55- Martindale, B., Social life and culture change (Van Nostrand Co, Inc, Princeton, N.J. Canada, 1962) .
56- Mayfield, J.B., Rural politics in Nasser's Egypt; Aquest for legitimacy (Austin, University of Texas Press, 1971) .
57- Meyer. A.G., Marxism, The Unity of theory and practice (University of Michigan Press, 1963) .
58- Michels., R., Political parties, (Glencoe, The Free Press, 1949).
59- Mills., w., The power elite (New York, Oxford University Press, 1956) .
60- Moore., Wilbert., Order and change (N.Y. John Wiley, 1967) .
61- Social Change (Englewood Cliffs, N.J. Prentice Hall, 1963) .
62- Mosca., G., The ruling class (U.S.A. McGrow- Hill Book Company, 1940).
63- Mueller., Claus., The politics of communication (New York, Oxford University Press, 1973) .
64- Nordskeg, J.E., Social Change, New York, Toronto, London, 1960) .
65- Nutting., A., Nasser (London, Constable & Co Ltd., 1972)
66- Ogburn., W & Nimkoff., Technology and social change application (New York, 1957) .
67- Parsons., T., Structure and process in modern societies (Glencoe., The Free Press, 1960) .
68- Peretz., Ben., The middle - east today, rd3 edition (Halt Rinehart and Winston Inc, 1978) .
69- Pye., Lucian., Aspects of Political Development (Boston, Little Brown & Company. 1966) .
70----------; Armies in the processes of political development in Finkle & Qable (eds) political development and social change (New York. John Wiley Sons Inc; 1966) .

71- Pye., Lucian., Armies in the process of political modernization (in)Claude .E. Welch (ed) political modernization (California Wodsworth Publishing Company Inc,1967).
72----------; The non-western political process (in) Henry Eckstein & Bavid Apter (eds) comparative politics (N.Y. The Free of Glencoe., 1963) .
73----------; The Ligitmacy Crisis. (in) Leonard Binder (ed) crisis and sequences in political development (Princeton, Princeton University Press, 1971) .
74----------; Politics, personality and nation building, Burma's search for identity (New Haven, Yale University Press, 1962).
75- Richar., Lepiere, Social change (New York, Mc Graw-Hill, 1965) .
76- Rodinson, M., The political system (in) Vatikiotis (ed) Egypt since the revolution (London, George Allen & Unwin, 1968).
77- Rogers., Everch, Social change in rural society (Application Century Craffs inc, New York, 1960) .
78- Rose., A., Sociology, the study of human relations (Alfred Knopt, New York, 1965) .
79- Rustow., B. A world of nations, problems of political modernization (The Bookings Institution, Washington, 1967) .
80- Saab., G., The Egyptian agrarian reform 1952-62 (London, Oxford University Press, 1967) .
81- Sanders., I., Approach to social science (ed) (Holt & Winston, New York, 1962) .
82- Seligman., L., Leadership in new nations, political development in Isreali (Atherton Press, A dvision of Prentice Hall Inc, New York, 1964) .
83- Sigmund., N., Towards a comparative study of political parties (in) Eckstein & David Apter, comparative politics (New York, The Free Press of Glencoe Inc, 1963) .
84- Sigmund., P., (ed) Models of political change in Latin America (N.Y. Praeger Publishers, 1970) .
85- Shils., E. The Intellectual between tradition and modernity, the Indian situation (The Houghton Mifflin & Co, 1961) .

86- Silvert., K.H., Leadership formation and modernization Latin America (in) John Martz edit or dynamics of change in Latin America politics, 2nd edition (Prentice – Hhall Inc, Englewood Cliffs, New Jersey, 1971).

87- Smelser., N., the components of a theory of social change (in) Neil smelser, sociology- an-introduction, (John Wiley & Sons Inc, N.Y., London, Sydney, 1967) .

88- Springborg., R. Patterns of association in the Egyptian political elites in the middle east (Washington D.C. American Enterprise Institute for-Public Policy Research., 1975).

89- Stephens., R., Nasser, Apolitical Biography (London, Allen-The Penguin, 1971).

90- Tacheau., F. Introduction (in) Tacheau, Political Elites and Political development in the Middle East (New York, John Wiley & Sons, 1975) .

91- Tappi., T., Political education and stability, elite responses to political conflict (N.Y. John Wiley, 1976) .

92- Tulles., L., Politics and social change in third world countries (N.Y. John Wiley and Sons, 1973) .

93- Vatikiotis., P.J., Egyptian army in politics, Indiana University Press, 1961) .

94---------- Nasser and his generation (London, Groom Helm, 1978) .

95- Weber., Max., The theory of social and economic organization (N.Y. Oxford University Press, 1947).

96---------- economy and society (N.Y. Bedminster Press, 1968) .

97- Welch., G. (eg) Political modernization (California Wodsworth Publishing Company Inc., 1967) .

98- Zollschan., G.K & Walter Hirsch., Social Change (New York, Houghton Mifflin company, 1963) .